المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والأنظمة المقارنة

التخصص : سياسات زراعية مقارنة

دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة
- دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب : **إشراف الأستاذ:**

ميمون سمير **د. لخضاري منصور**

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الصفة
د . منصور لخضاري	مشرفا ومقررا
د. صالح سعود	رئيسا
د . مسيح الدين تسعديت	عضوا مناقشا

1435_1436 هـ/2013 _2014 م

شكر وتقدير

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطاءه وله أسجد سجود الحامدين الشاكرين ، لأن وفقني لإتمام هذا العمل البحثي

ولأن حسن السجية يوجب إبداء الشكر والتحية فأود أن أتقدم بأسمى معاني العرفان وعبارات الشكر والتقدير إلى :

الأستاذ الدكتور لخضاري منصور لقبوله الإشراف على هذا البحث ولما لقيته منه من حسن توجيه ومتابعة .

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، وإلى كل زملائي في المدرسة ، وكل من قدمو لي يد العون والمساعدة خلال إنجاز هذا البحث .

فشكرا لكم جميعا

إهداء

أهدي هذا العمل ألى :

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما ، وجعل البيت الحرام مزارهما ،

وحفظهما الله من كل كرب .

" أمين ياربب العالمين "

إلى من أحبتني بصدق خطيبتي وزوجتي "سامية"

إلى إخوتي وأخص بالذكر: إدريس وعبد الغفور

وإلى أخواتي ، وإلى جميع أقاربي .

إلى جميع زملائي في الدفعة الرابعة للمدرسة الوطنية العليا للعلوم

السياسية .

الملخص :

تم في هذه الدراسة إبراز دور المجتمع في التنمية المستدامة استنادا إلى المؤشرات التي يتميز بها المجتمع المدني كمفهوم يرتبط بعملية التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، على اعتباره أحد الآليات الأساسية لها والمؤثرة فيها، وترتبط أدوار المجتمع المدني بأبعاد التنمية المستدامة «الاقتصادية والاجتماعية والبيئية»، من خلال نشر الوعي البيئي والتربية البيئية، وصياغة القرارات البيئية، وتشجيع الممارسات البيئية، وتفصيل روح المسؤولية الاجتماعية.

والجزائر كغيرها من الدول العربية ساهمت في وضع إستراتيجية وطنية لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم مجالاتها، وبالأخص البعد البيئي من خلال نشاط الجمعيات البيئية، ووضع إطار قانوني، ومراقبة النشاطات المسببة في تدهور البيئة، ووضع الرسوم الخاصة بحماية البيئة، التي تجعل من المؤسسة مسؤولة عن مراقبة نشاطاتها إلا أنها أهملت الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني كشريك في هذا المجال.

فالجمعيات في الجزائر تعاني من مشاكل وقيود مختلفة، فمنها ما يتعلق بالجمعيات نفسها من غياب روح المبادرة والتنظيم وضعف التنسيق بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى وقوف الدولة الجزائرية كعائق أمام قيام مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لعدم فسح المجال من قبل الدولة أمام جمعيات المجتمع المدني للمشاركة في صنع و تنفيذ السياسات العامة، ولاسيما المتعلقة بالبيئة، وبدلا من دعم ومساندة هذه الجمعيات، تضع الدولة العديد من العراقيل القانونية والسياسية أمام قيام الجمعيات في الجزائر.

فسيطرة النظام الحاكم على مؤسسات المجتمع المدني وإخضاعها لخدمة مصالحه، ومراقبة نشاطاتها والتحكم فيها من خلال مختلف الأساليب كالدعم المالي، مما يفقد المجتمع المدني استقلاليته، ويجعل من دوره ينحصر في تظاهرات مناسبتية.

وفعالية دور مؤسسات المجتمع المدني مرهونة بمدى استقلاليتها عن الدولة، كما يعد الفشل في إرساء دعائم منظومة الحوكمة التي تعتبر الوسيلة والهدف في الوقت نفسه، سبب في ضعف فعالية المجتمع المدني، لأن الرشادة وحسن القيادة، وانتشار ثقافة احترام الآخر ضمن حكم سيادة القانون، التي إن تم اعتمادها كان النجاح حليف كل الأعمال الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الجزائر.

RESUME:

A travers les différentes étapes de cette étude expliquer et interpréter le rôle de la société civile dans le développement durable,Sur la base des indicateurs qui se caractérise par le concept de société civile est liée au processus de développement durable dans ses différentes dimensions, Pour être considéré comme l'un des mécanismes de base qui les touchent et où, Et liées au rôle de la société civile dimensions du développement durable «économique, social et environnemental» grâce au développement de Sensibilisation à l'environnement et l'éducation environnementale et la formulation des décisions environnementales, et encourager des pratiques environnementales, et pour activer l'esprit de responsabilité sociale.

L'Algérie, comme d'autres pays arabes ont contribué à l'élaboration d'une stratégie nationale ,Pour soutenir et refléter le développement durable dans la plupart des domaines, et en particulier la dimension environnementale à travers l'activité des associations environnementales,Et établir un cadre juridique, Et contrôle les activités qui provoquant la dégradation de l'environnement, Et les frais de développement pour la protection de l'environnement, Qui font l'institution responsable de la surveillance de leurs activités, mais ils ont négligé le rôle qui peut être joué par la société civile en tant que partenaire dans ce domaine.

Les associations en Algérie souffre des différentes de problèmes et les obstacles ,En ce qui concerne les associations du même ,l'absence d'esprit d'initiative et d'organisation et le manque de coordination entre les différentes institutions de la société civile, nationale, régionale et internationale. En plus de l'Etat algérien être considéré comme un obstacle à la mise en place des institutions de la société civile, afin l'État ne pas permettre des groupes de la société civile à participer à l'élaboration et la mise en œuvre des politiques publiques En particulier celles liées à l'environnement; Au lieu de soutenir ces associations, l'Etat a mis de nombreux obstacles juridiques et politiques en face de l'association en Algérie.

La Dominance de Régime sur les institutions de la société civile , Et en les soumettant à servir leurs intérêts, et activités de suivi et de contrôle, grâce à diverses méthodes telles que le soutien financier, La société civile qui perd son indépendance, fait son rôle se limite à des manifestations .

Et l'efficacité du rôle des institutions de la société civile dépend de son indépendance de l'Etat ,C'est aussi un échec de l'établissement Les piliers du bonne de gouvernence, qui est le moyen et le but dans le même temps, la raison de la faiblesse de l'efficacité de la société civile, car la rationalisation et de la bonne direction, et la diffusion d'une culture de respect des autres dans l'État de droit, qui, s'il est adopté Succès Les efforts visant à parvenir à un développement global et durable en Algérie.

المقدمة

عرفت نهاية القرن العشرين توسعا كبيرا لمفهوم العمل التنموي على الصعيد العالمي لا سيما بعد المشاكل التي أصبحت تعاني منها البيئة ,كنقص المياه وتلوث المصادر البيئية ,تلوث الجو وتغير المناخ من جراء التطور الصناعي وإستغلال الطاقة , مما زاد من إنتشار الغازات الضارة والسامة في الجو وإرتفاع درجة حراراة الأرض ,وجسّد هذا في إنتشار الفقر والمجاعة وإنتشار البطالة والأمراض ,هنا ظهر التفكير الجدّي حول مدى قدرة الأرض على التحمّل ومدى إستمرار الإنسان في تجاهله لما يقوم به لتدمير ذاتيّ لنفسه وللأجيال القادمة,حيث أصبح البحث عن الحلول التي تضمن تحقيق إنسجام بين متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومتطلبات البيئة , وكان الحل في التنمية المستدامة التي لم تعد ترفا فكريا , بل أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية الإقتصادية والثروات بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية , والنجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بالضرورة على توفرعنصر المشاركة للفواعل الرسمية والمتمثلة في الدولة،وغير الرسمية كالقطاع الخاص والمجتمع المدني , هذا الأخير كمؤشر له مقارباته ونظرياته التي تؤكّد على حيويّته وأهميّته من خلال ما يوفّره من وسائل يتسنّى في إطارها تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة في المجال التنموي , فدراسة المجتمع المدني يدفعنا إلى مناقشة دوره وإمكانياته للتأثير والتفاعل ,وأيضا محاولة التعرف على دور مؤسساته التي تظهر كساحة تتبلور فيها مجموعة من التفاعلات , وتقوم بوظائف عديدة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في البعد البيئي الذي يعد المجال الحيوي المرتبط بالإنسان إرتباطا وثيقا ، مما يستلزم عليه تبني أو إتباع سياسات تتناسب مع حاجاته وما يضمن حماية بيئته ،فدور المجتمع المدني يظهر من خلال دور الجمعيات التخصصة في المجال البيئي والتي سيتم دراستها كحالة خاصة وأن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تعاني من مشاكل بيئية جمّة ويعود ذلك إلى محدودية إنتشار الوعي البيئي وروح المواطنة البيئية لدى المسؤولين وأفراد المجتمع .

أهمية الموضوع:

بالنظر إلى الدور المتزايد والمتعاظم للمجتمع المدني في مختلف المجالات وعلى كل الأصعدة فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في إبراز ، ورصد الدور الحقيقي والفعلي لمنظمات

المجتمع المدني في صياغة مفهوم التنمية المستدامة بإعتبارالمجتمع المدني طرف غير رسمي يحظى بتأييد المواطنين .

مبـرّرات إختيــار الموضـــوع

أ _ **المبـــــررات الموضوعية** : لقد زخر الميدان الفكري في السنوات الأخيرة بدراسات عن المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص بإعتبارها تشكّل منظومة للحوكمة وعلاقة كل منها بالتنمية ,وكذا التي تناولت دور المجتمع المدني في شتى مؤشّرات التنمية المستدامة خاصّة في الدول النامية ,من خلال نشاط مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مجالات التنمية المستدامة إلا أن وجود دراسات سواء إفريقية أو عربية التي تربط المجتمع المدني بالتنمية عامة والتنمية المستدامة خاصة قليلة وإن لم نقل نادرة وهو ما جعلني أقدم إطارا نظريا عاما حول المجتمع المدني ودوره في التنمية المستدامة وترسيخ أبعادها ودراسة تجربتها في الجزائر.

المبـــررات الذاتية :

يتمثل الدافع الشخصي لمعالجة هذا الموضوع في نقص الدراسات في هذاالمجال كذلك محاولة إعطاء تحليل أو تشخيص لما هو عليه في العالم والجزائر، ومحاولة إجراء مقارنة ضمنية لما توصلت إليه الجزائر بخصوص توسيع أدوار المجتمع المدني خاصة في المجال البيئي الذي أخذ حيزا واسعا وكبيرا في نقاشات القرن.

تلبية لميولي الخاص للمجال البيئي، خاصة وهو يواجه تحديات وصعوبات كثيرة تجعل علامات استفهام كثيرة تحوم حول مصير الكرة الأرضية بعد ثقب الأوزون وكذلك التغيرات المناخية حيث تعتبر مواضيع الساعة.

أدبـــــيات الدراســـــــــــة

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي عالجت موضوع التنمية بشكل عام إلا أنه عى مستوى التنمية المستدامة وربطها بالمتغيرات البيئية وكذا دور مؤسسات المجتمع المدني فيها , نسجل قلة الدراسات في هذا المجال ومن بين الدراسات الموجودة والتي تم إعتمادها هي :

1_ مداخلة للأستاذ العايب عبد الرحمان تحت عنوان : « دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة" , بجامعة فرحات عباس , سطيف .

2_ بوزيد سايح ، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر – ". (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ، 2013/2012) .

3_ هوموش مونى ، "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012/2011) .

_ إشكالية الدراسة

إن الحديث عن دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة يقودنا إلى وضع مؤشرات لقياس هذا الدور لكن هذه المؤشرات لا يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان، فهناك محددات كثيرة بحكم العلاقة بين هذين المتغيرين، إذ أن تطور المجتمع المدني أدى إلى تدخله في ميادين عديدة منها التنمية المستدامة , وتطور مفهوم التنمية المستدامة وتوسع أبعادها أدى إلى بروز دور آخر للمجتمع المدني ،ومنه كانت الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم المجتمع المدني في التنمية المستدامة في الجزائر ؟

وبناءا على هذا تتمحور الإشكالية حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في :

_ ما مدلول كل من التنمية المستدامة والمجتمع المدني ؟

_ ما هي أهمية المجتمع المدني في التنمية المستدامة في الجزائر؟

_ ما هو دور الجمعيات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

فرضيـات الدراســة

1_يشير مدلول التنمية المستدامة إلى الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعة المتاحة لتحقيق الإحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية و المقبلة , في حين المجتمع المدني يتمثل في الأفراد و الهيئات غير الرسمية بإعتبارها عناصر فاعلة في عدة مجالات .

2_تتمثل أهمية المجتمع المدني في التنمية المستدامة في فعّالية مؤسسات المجتمع المدني في مجالات البيئة و التنمية من خلال زيادة الوعي العام بالمشاكل البيئية وتعزيز السلوكيات الإيجابية

3_دور االجمعيات البيئيةفي التنمية المستدامة في الجزائر يكمن في مدى فعالية دورها في صنع القرارات المحلية وترسيخ متطلّبات التنمية المستدامة في الجزائر.

الإطـــار النظـري للدراســة

تمت الإستعانة بمجموعة من المقتربات وهي:

مقترب النظمي: يقصدبه تجزئة النظام إلى مكوناته الأساسية ,حتى يمكن فحص وتحليل كل قطاع رئيسي من هذه المكونات بغرض تقديم تصور واقعي وحقيقي لقطاع معين من النظام أو للنظام ككل .

وسيتم إستعمال هذا المقترب في هذا البحث لدراسة دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة على إعتبار أن القرارات التنموية تشارك في رسمها مختلف الأطراف بما في ذلك المجتمع المدني

المقتـرب القـانوني : تمـت الإسـتعانة بهـذا المقتـرب للرجـوع إلـى النصـوص القانونيـة والدستورية المتعلقة بـالمجتمع المدني والمحددة لدوره ووظائفه ، بهدف معرفة المساحة المتاحة له ومدى تطابق القاعدة القانونية مع الواقع العملي .

المقترب المؤسسي : هو الذي يركز على دراسة المؤسسة وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى وكذا إختصاصاتها .

وسيتم إستخدام هذا المدخل على إعتبار المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات ومجموعة تنظيمات تقوم بوظائف منوطة بها , وكذا التطرق إلى مؤسسات المجتمع المدني من حيث وظائفها , وخصائصها .

الإطـــار المنهجـي للدراســـة :

تمت الإستعانة بالمناهج التالية :

_ **المنهج التاريخي :** هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي تبعتها و العوامل التي يمكن إفتراضها خلف تلك التطورات .

وإستخدام هذا المنهج كان بهدف تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة , وتتبع مسار نشأة المجتمع المدني في الجزائر والتنمية المستدامة.

_ **المنهج الوصفي:** يتم من خلاله التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر موضوع البحث ، وإبراز واقع المجتمع المدني والتنمية المستدامة في الجزائر .

_ **منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها ، وتحديد طبيعة العلاقة بين أجزائها ، والتعمق في دراسة متغيراتها ، وهذا ماينطبق مع الموضوع محل الدراسة ، حيث تنحصر الدراسة بأخذ جمعية من جمعيات المجتمع المدني المتخصصة في المجال البيئي كحالة للدراسة والتحليل ، وذلك لغرض الحصول على أهم المعلومات والحقائق المتعلقة بنشاطات الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في التنمية المستدامة ، وعلاقتها بالهيئات الرسمية , للوقوف في نهاية المطاف عند الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة وهل هو فعّال أم لا .

هندسة الدراسة

حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعلمية للدراسة , وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة , تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول بالمحتويات التالية :

الفصـــل الأول : ويتمثل في الإطار المفاهيمي للدراسة و ينقسم إلى ثلاث مباحث , فإهتم المبحث الأول بالمقاربة المفاهيمية للتنمية المستدامة(المفهوم ,المرتكزات , والمداخل الفكرية للتنمية المستدامة), أما المبحث الثاني فقد تضمن المقاربة المفاهمية للمجتمع المدني ,(مفهومه , أهم مرتكزاته , ومؤسساته)، في حين المبحث الثالث تضمن جدلية العلاقة بين المفهومين .

الفصـــل الثاني :يتمثل في تنظيم المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة , وينقسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تمثل في المجتمع المدني في الجزائر (النشأة والتطور ،أهم التنظيمات ، التحديات) ,و تم التطرق في المبحث الثاني إلى محددات التنمية المستدامة في الجزائر (أساليب تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر ، أهم مؤشراتها ، تحدياتها) ، وفي المبحث الثالث تم تناول دور جمعيات المجتمع المدني في التنمية المستدامة

الفصـــل الثالث : خصص هذا المبحث لدراسة جمعية من جمعيات المجتمع المدني في الجزائر والمتمثلة في جمعية مبادرة بيئة كدراسة حالة من خلال التطرق إلى نشاطاتها وبرامجها في المجال البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد

يعد العمل الإجتماعي والتنموي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للنهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي ، إذ يكتسب أهمية بالغة خاصة بعد أن أصبحت الشعوب غير قادرة على توفير إحتياجاتها سواء في البلدان المتقدمة أو النامية ، مما يستلزم وجود جهة أخرى تساند الحكومة وتكمل دورها ، وهي ما أطلق عليه "بمؤسسات المجتمع المدني " هذه الأخيرة التي كان دورها ينحصر في مجرد الإحسان إلى إحداث التنمية في المجتمع ، من خلال تحقيق الرفاه الإجتماعي ، وتوفير شروط الحياة ، والعدالة في التوزيع والمحافظة على المصادر البيئية وبالتالي إستدامتها ، وهذا ما سمي "بالتنمية المستدامة " .

وسيتم في هذا الفصل ضبط مفاهيم التنمية المستدامة والمجتمع المدني ، ثم الوقوف عند أهم المحطات التاريخية لتطور مفاهيمها ، وأهم مرتكزاتها على إعتبار أن التحديد العلمي للمفاهيم وعرض مضامينها يعد الخطوة الأولى والأساسية التي من خلالها تتضح الرؤية البحثية .

المبحث الأول : التنمية المستدامة. مقاربة مفاهمية .

مع كثرة الحديث في عن الضوابط التي تحكم العلاقة بين الممارسات البشرية في إستغلال الموارد الطبيعية بشكل غير معتاد ومألوف ، ودون أي إعتبار لما ينجم عن الفعل اللاّبيئي المخلّ بجوهر التوازن البيئي ظهر مفهوم جديد للتنمية إصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة ، الذي تبلورت معالمه في مؤتمر إستكهولم سنة 1972.

أولا : مفهوم التنمية المستدامة

❖ من التنمية الإقتصادية إلى التنمية المستدامة

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي و الإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية , وكان هذا التطور إستجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وإنعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال ، وبشكل عام يمكن تمييز أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم [1].

1_ التنمية مرادف للنمو الإقتصادي

إمتدت هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف العقد السادس من القرن العشرين وتميزت بالإعتماد على التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي لتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة وسريعة . إلا أن بعض الدول تبنت إستراتيجيات أخرى بعدما فشلت في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الإقتصادية و الإجتماعية المختلفة ومن هذه الإستراتيجيات نجد: إستراتيجية المعونات الخارجية ، والتجارة من خلال زيادة الصادرات , ويعد نموذج "والت روستو W ROSTOW; " المعروف بإسم مراحل النمو الإقتصادي , أحد النماذج التي تعكس

[1]. عوض الحداد ، **الأزمة المكانية للتنمية الإقتصادية** . الإسكندرية : دار الأندلس ، 1993، ص . 34.

مفهوم التنمية ومحتواها في هذه المرحلة ، فقد إشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها "روستو" تفسير عملية التنمية الإقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل وهي:

- ✓ مرحلة المجتمع التقليدي
- ✓ مرحلة ما قبل الإنطلاق
- ✓ مرحلة الإنطلاق
- ✓ مرحلة النضج
- ✓ مرحلة الإستهلاك الكبير[1]

2_ التنمية وفكرة النمو والتوزيع

غطت هذه المرحلة الفترة الممتدة من نهاية الستينات وحتى منتصف السبعينات من القرن العشرين وبدأ مفهوم التنمية يأخذ أبعادا إجتماعية بعدما كانت تقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الإقتصادية فقط ، إذ أصبحت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها ، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "سيرز SEERS" الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر , البطالة واللامساواة في التوزيع[2] ؛ فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة الفقر ، البطالة ، واللامساواة في التوزيع ، وإذا تفاقمت إحدى هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيها .

3_ التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتكاملة (الشاملة):

إمتدت هذه المرحلة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة ؛ التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة ، وتصاغ

[1]. **نفس المرجع**، ص . 36 .
[2]. عثمان غنيم ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** . عمان : دار الصفاء 1999، ص .26 .

أهدافها على أساس تحسين ظروف الطبقة الوسطى من السكان وليس من أجل زيادة معدلات النمو الإقتصادي وفقط ، كما تهتم أيضا بزيادة هذا النمو وتوزيعه على المناطق السكانية ، إلا أن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضع الحلول لكل مشكلة على حدى[1] ، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تهتم بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر القطاعي والمكاني .

4_ التنمية المستدامة

منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين بدأ العالم يدرك حجم المشكلات البيئية الخطيرة التي أصبحت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض ، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجانب البيئي طوال العقود الماضية ، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات .

وكان مفهوم التنمية المستدامة قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك "our common futur" ونشر لأول مرة في عام 1987,وإرتبط بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم وهذه المشكلات هي:

- ✓ الإنتشار الواسع والمتزايد للفقر
- ✓ التدهور المستمر للبيئة الطبيعية[2].

إذ يتطلب حل المشكلة الأولى إعادة هيكلة الإقتصاد المحلي للحد من النفقات الخارجية حسب الطرق التقليدية ومعرفة أن الإقتصاد القوي يمتاز عادة بنمو مستمر في الناتج

[1]. رمزي زكي."المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديد " ، **سلسلة عالم المعرفة** ، الكويت. العدد 84 : 1994 ، ص. 14.

[2]. أحمد ناصيف ،" دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الإقتصادي للتنمية المستدامة".(ورقة عمل للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي ، القاهرة ، 19-20أكتوبر 2001) ، ص .15 .

المحلي الإجمالي ، والذي يقاس بالدخل الحقيقي للفرد وهذا النمو يمكن أن يزداد من خلال زيادة إنتاج وتسويق كميات كبيرة من السلع و الخدمات[1] .

أما حل المشكلة الثانية فيتطلب وقف تدهور الموارد الطبيعية مثل تدهور التربة وإنجرافها ، التغيرات المناخية ...إلخ مما يؤثر على صحة حياة الإنسان ليس فقط في الحاضر وإنما في المستقبل .

إن التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة فتحت الباب أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها ، والتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية من خلال عمليات تغير محددة كما ونوعا، ومن ثم فهي لا بد أن تحقق تقدما وتحسنا في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين ، وليس بالضرورة أن تنتج التحسينات لنفسها عن عملية النمو الإقتصادي لأن عدم وجود نمو إقتصادي في مجتمع ما لا يعني عدم وجود تنمية فيه[2].

❖ تعريف التنمية المستدامة

تعددت المعاني المقدمة للتنمية المستدامة ، فأصبحت المشكلة ليست في غياب التعاريف وإنما في تعدد وتنوع المفاهيم ، حيث ظهرت العديد من المفاهيم التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية ؛ كتعريف هيئة برونتلاند للتنمية المستدامة ، التي تعتبر أن التنمية المستدامة هي :" تلك التنمكية التي تغطي إحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتها ". [3]

يتبين أن هيئة برونتلاند أكدت على العدالة بين الأجيال فضلا عن العدالة داخل الأجيال ، كما أكد تقريرها أن النمو المستقبلي شئ أساسي لكنه يجب أن يراعي المصلحة البيئية.

---

[1]. أسامة الخولي ،" الإدارة البيئية والتنمية المستدامة" .(ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي ، الرباط ، 11-12 أكتوبر 2000) ، ص . 06.

[2]. **المرجع السابق** ، ص .07.

[3]. سميرة سليمان . "التنمية من التنظير إلى المأسسة "، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، العدد الثالث: 2012، ص ص. 165 ، 166 .

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة(FAO) التنمية المستدامة بأنها : " إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني و المؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق وإستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية." [1]

بمعنى أن التنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ، ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الإقتصادية وقبولة من الناحية الإجتماعية .

أما تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة قدم ما يقارب عشرين (20) تعريفا للتنمية المستدامة وتم تصنيفها كالتالي :

1_التعاريف ذات الطابع الإقتصادي

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية السعي إلى خفض كبير ومتواصل في إستهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية ، و إحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الإستهلاك والإنتاج ، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة ، أما بالنسبة للدول الفقيرة ذات التبعية فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى للسكان الأكثر فقرا .

2_ التعاريف ذات الطابع الإجتماعي والإنساني

التنمية المستدامة يقصد بها العمل لبلوغ إستقرار النمو السكاني وإيقاف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة في التخطيط للتنمية .

[1]. بغدادي كربالي ومحمد حمداني . "إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجية بالجزائر " ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 45 : 2010 ، ص .11 .

3_ التعاريف المتعلقة بالجانب البيئي :

التنمية المستدامة تضمن الحماية للموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية ، وهي تمثل الإستخدام الأمثل للأراضي الفلاحية والموارد المائية.

كما جاء تعريف التنمية المستدامة في قاموس ويبستر (WEBESTER) بأنها : "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح بإستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا ." [1]

وعرفها ويليام رولكزهاوس (W RUCHELSHAUS) مدير حماية البيئة الأمريكية بأنها :"تلك العملية التي تقر ضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية ، وذلك من منطلق أن التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة ." [2]

ويعرفها الأستاذ عبد الهادي العشري بأن:" التنمية البيئية والطبيعية هما وجهان لعملة واحدة وكل منهما يكمل الآخر فلا يمكن تحقيق الأمن البيئي إلا من خلال تحقيق التوازن بين البيئة من قبل الدولة والأفراد من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم الإجتماعي وتأمين المواطن ضد المخاطر ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ولما كانت هذه الموارد المتاحة جزءا من البيئة فإن لأي عملية تنموية يتم تنفيذها بغرض تحقيق إشباع حاجات المجتمع لا يمكن أن تحقق بعيدا عن البيئة ، وبالإعتماد على مواردها المتاحة ، ومن ثم فإن الإستخدام الرشيد لهذه الموارد يعتبر ضرورة تحتمها إعتبارات التوازن البيئي من ناحية ، كما تقتضيها التنمية الحقيقية التي لا تضحي بمصلحة الأجيال القادمة من أجل المصلحة الأنية للجيل الحاضر والتنمية الإقتصادية و الإجتماعية لا

[1]. **نفس المرجع**، ص 12

[2]. عدنان غانم ومطانيوس مخول . " نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية** ، المجلد 25 ،العدد الثاني : 2009 ، ص. 38 .

يمكن أن تتم في مجتمع من المجتمعات إلا في ظل الأمن والإستقرار اللّذين لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال تنمية متواصلة محافظين على التوازن البيئي. "[1]

مما تقدم يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها ":عملية من أجل تحقيق التوازن في الموارد والإمكانيات بين الأجيال الحالية والأجيال اللآحقة ، أي تحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة "؛ وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية إستخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ، بحيث لا يتجاوز هذا الإستخدام للموارد معدلات تجديدها للطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة فإنه يجب الترشيد في إستخدامها إلى جانب محاولة البحث عن البدائل لهذه الموارد لأطول فترة زمنية ممكنة ،ومنه يجب أن تستخدم الموارد بطرق لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن إمتصاصها وتحويلها ، على إعتبار أن مستقبل الشعوب وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها .

ثانيا : التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

إن ما يواجه المجتمع الدولي اليوم هو كيفية تحقيق تنمية إقتصادية ورفاهية إجتماعية بأقل قدر ممكن من إستهلاك الموارد الطبيعية والإضرار بالبيئة ، وهذا ما إصطلح عليه بالتنمية المستدامة ؛ هذه الأخيرة رغم الحداثة النسبية لها إلا أنه يمكن القول أن لها تاريخا مشتقا من مجموعة من الأفكار الذهنية الواردة في بعض الكتابات الإقتصادية ، والمواثيق الدولية ، فمهما كانت الأفكار والآراء حول نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة فقد يكون هناك إجماع بين الباحثين على أن المراحل التي تطورت بها التنمية المستدامة هي كالتالي :

1)_ **في سنة 1968** ظهرت إحدى المبادرات البحثية التي قام بها مجموعة من العلماء والباحثين الذين إهتموا بوضع نموذج عالمي يحقق درجة من النمو المستمر المتواصل ، والتي كانت سببا(المبادرات) في ظهور نادي **روما سنة1972** وهو بدوره قام بنشر تقرير مفصل بعنوان " **قيود على النمو** " ويرمي التقرير إلى ضرورة تقييد أو تحجيم

[1] .محمد الطاهر قادري ،**التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق** . لبنان: مكتبة حسن العصرية ،2013 ، ص ص. 51،52 .

الإستثمارات الرأسمالية عند حدود معينة ، كما أكد على ضرورة قيام التنمية المستمرة مع توفير أنشطة تشجع الإهتمامات الإنسانية مثل التعليم ، الفن ، الدين ، التفاعلات الإجتماعية ....إلخ .

ولقد لفت هذا التقرير إنتباه الجميع وبصفة خاصة السياسيين وصناع القرار لخطورة الآثار السلبية لبرامج التنمية التقليدية وضرورة السعي لإيجاد وسائل بديلة تأخذ في عين الإعتبار البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية[1] .

2) _ في سنة **1972** إنعقدت قمة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في **(إستكهولم)** وكانت بمثابة البداية والمفتاح لمفهوم التنمية المستدامة ، حيث ناقش هذا المؤتمر وللمرة الأولي القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم ، وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة ، ومن ناحية أخرى إنتقد مؤتمر إستكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية .

كما صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول ، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية إلى إتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية . وقد أكد المبدأ الأول من إعلان إستكهولم على حق الإنسان في الحرية والمساواة في ظل ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وتحقيق الرفاه ، إلا أن هذا الإعلان لم يحدد معايير البيئة اللآئقة أو مؤشرات العلاقة بين الإنسان والبيئة .

3)_ بعد مرور عقد من الزمن على مؤتمر إستكهولم ، عقد في **نيروبي** عام **1982**مؤتمر آخر للبيئة لتقييم الحالة البيئة على نطاق العالم و لوضع أسس و مبادئ جديدة تحدد علاقة الإنسان بالموارد البيئة ،وفي نفس السنة صدر عن هذا المؤتمرالميثاق العالمي للطبيعة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة ، و الذي يتكون من عشرة بنود كانت تأكيدا لمبادئ مؤتمر إستوكهولم ، وتضمن الميثاق المبادئ الأساسية لحماية وصيانة الطبيعة و نوعيتها

[1]. أحمد عبد الفتاح ناجي ، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**. ؛ (د م ن)، المكتب الجامعي الحديث ،2012 ، ص .12 .

وحفظ الموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحاضرة و المقبلة و ذلك من خلال إتخاذ تدابير ملائمة على المستوى الدولي و الوطني لحماية الطبيعة و دعم التعاون الدولي[1] .

4)_ **1987** تعد هذه السنة مرحلة الإعتراف الرسمي بالتنمية المستدامة حيث إستعمل مصطلح التنمية المستدامة للمرة الأولى في التقرير الشهير الذي أصدرته لجنة **برونتلاند**"Brundtland" (وزيرة البيئة النرويجية والتي أصبحت فيما بعد سنة **1990** رئيسة وزراء النرويج) ، بعنوان **:"مستقبلنا المشترك "Our Common Future** ، والذي يقصد به " مصطلح التنمية المستدامة : "تنمية مبنية على التسيير الجيّد للموارد المتاحة ، بما يخدم الأجيال الحالية ، مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة. "[2]

ووضع مصطلح التنمية المستدامة في هذا التقرير بناءا على ثلاثة أمور وهي :

أ_ ضرورة المحافظة على رأس المال الطبيعي وحمايته للأجيال القادمة ، ومسؤولية الجيل الحالي إتجاه ذلك .

بـ_ ضرورة أن يأتي إستئصال الفقر على أولويات أجندة العمل في الدول النامية ، على إعتبار تلك الأولويات هي المحرك أو المحور الذي تقوم عليه سياسات التنمية الميستدامة على المستوى الدولي بعدها.

جـ _ إعادة النظر في شروط التجارة والتبادل الدولي وتدفقات رؤوس الأموال و إعادة صياغة العلاقات الإقتصادية [3].

5)_ في جوان **1992** انعقدت قمة الأرض **في ريو دي جانيرو بالبرازيل** والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة ، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والتنمية.

---

[1]. عبد الغني حسونة ، "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة". (أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق ، قسم الحقوق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012_2013) ، ص ص .30 ،31 .

[2]. قادري ، **المرجع السابق الذكر** ، ص. 58 .

[3]. ناجي ، **المرجع السابق الذكر**، ص ص. 17،18 .

انعقد هذا المؤتمر بعدما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر، وظهرت هناك دعوة إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقائه واستمراره .

خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة (21) والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين .بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي لتشرنوبيل وانتباه مسؤولي البيئة إلى ضرورة الاهتمام بها، وقد خرج المؤتمر بست نتائج:

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.

- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار.

- جدول أعمال أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض.

-وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية .

-إقرار إتاحة التقنية البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية .

-بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

6)_ كما تم في شهر ديسمبر **1997** إقرار **بروتوكول كيوتو** الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبّات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.

7)_ في أفريل من سنة **2002** عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في **جوهانسبورغ** بجنوب إفريقيا، للتأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال[1] :

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.
- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها .
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

8)_ 2012 إنعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) ، بريو ديجانيرو بالبرازيل تحت عنوان " المستقبل الذي نصبو إليه " ، وتناول إهتمام الإنتقال إلى إقتصاد أكثر إخضرارا مع التركيز على القضاء على الفقر و حماية المحيط من الصيد المفرط وغير المشروع ومن تدمير النظم الأيكولوجية البحرية والآثار السلبية لتغير المناخ بالإضافة إلى الأتجار غير المشروع في الحياة البرية , وإلقاء النفايات الخطرة بطريقة غير مشروعة ، وكلها أمور تعيق التنمية المستدامة[2] .

ثالثا : مرتكزات التنمية المستدامة

عند الحديث عن أي مفهوم أو مصطلح لا بد من التطرق إلى أهم الدعائم والمرتكزات التي يقوم عليها هذا المفهوم من مبادئ وأبعاد وأهداف وغيرها ، وبما أن مصطلح التنمية المستدامة مفهوم قائم ومتداول فهو الآخر له مرتكزاته .

1) مبادئ التنمية المستدامة

تستمد التنمية المستدامة قوتها من العلاقة التكاملية بين النمو والترشيد في إستغلال الموارد والمحافظة على البيئة ، من خلال التنسيق الفعّال ، ضمن برنامج معين يعتمد على حماية

[1]. عبد الرحمان العايب ، " التحكم في الأداء الشامل في المؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل التنمية المستدامة " . (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2010-2011) ، ص. 20 .

[2]. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) .

البيئة ومواردها وإحتياجات المجتمع معا بشرط عدم إستنزاف الموارد والمحافظة على إستمراريتها ، لكي تحقق المبادئ التالية :

المبدأ الأول : إستخدام أسلوب النظم عند إعداد الخطط وتنفيذها :

يعد هذا الأسلوب شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة ، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظم فرعية صغيرة من النظام الكوني ككل وأن أي تغيير يطرأعلى محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى ، ومن ثم في النظام الكلي للأرض[1] .

ومنه تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها و أحجامها المختلفة وبشكل يقضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة[2].

ويمكن القول أن إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف إلى المحافظة على حياة المجتمعات من خلال الإهتمام بجميع جوانبها الإقتصادية و الإجتماعية والبيئية ، دون تقدم أو تأثير أي جانب على الجوانب الأخرى بشكل سلبي فالمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى ، فإجتثاث الغابات مثلا يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية وهذا بدوره يزيد من إنجراف التربة وتعريتها ، ويؤدي التلوث والمطر الحمضي إلي تدمير الغابات والمسطحات المائية ، من جانب آخر نجد أن مشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الإقتصادية ، فالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤول المباشر عن تدهور التربة وإجتثاث الغابات .

---

[1]. محمد مصطفى ، " تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الإستعارة عن بعد في التنمية المتواصلة " . (ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة ، القاهرة ،19.21أكتوبر2001) ، ص .04 .

[2]. **نفس المرجع** ص 05 .

المبدأ الثاني : تحديد الأولويات بعناية

إقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية ، ضرورة التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ الإجراءات لأجل علاجها عبر مراحل وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفاعلية .

المبدأ الثالث : إغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

نظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة ، منها خفض الدعم على إستخدام الموارد الطبيعية ، وهو أوضح سبيل لتحقيق الربح للجميع كخفض الدعم بمقدار النصف للطاقة في البلدان النامية وكذا إنخفاض الدعم على مياه الري .

المبدأ الرابع : إستخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا

تعد الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق ، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات وتدفق النفايات ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الإستخراج[1] .

المبدأ الخامس : الإقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

أي ضرورة العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الإستيراد على أنواع معينة من المبيدات الحشرية ، وإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى للتقليل من الأخطار البيئية ، وقد عمدت الجزائر لوضع نظام لتقييم الأداء البيئي [2].

[1]. عبد الله خبابة وبوقرة رابح ، **الوقائع الإقتصادية : العولمة الإقتصادية والتنمية المستدامة** .الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009، ص ص. 338 ،339 .

[2]. صالح لخضاري ، " إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة " . (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول : دور إقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة" ، الجزائر، 21-22أكتوبر 2008) ، ص .119.

المبدأ السادس : العمل مع القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص عنصرا أساسيا في تفعيل العملية الإستثمارية والتنموية ، لذا يجب فتح المجال له لتفعيل العمل على المستوى البيئي ، بمنح التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء أنظمة الإيزو*لتفعيل الإدارة البيئية من خلال تفعيل نشاطات تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات .

المبدأ السابع : المشاركة الشعبية

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في إتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار ، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها ، وتبدأ من المستوى المكاني المحلي؛ أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى ، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام في المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها [1].
وإعتبار التنمية المستدامة تنمية من أسفل راجع إلى تزايد دور الحكومات المحلية في سعيها لتحقيق حاجات المجتمع المحلي .

المبدأ الثامن :توظيف الشراكة في تحقيق النجاح

من خلال العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ،لأجل النهوض بالسياسات البيئية ،بالإضافة إلى التصدي للمشكلات البيئية المتصاعدة خاصة في ظل الحوكمة .

المبدأ التاسع : تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية من خلال سعي المسؤولين لإنجاز تحسينات في المجال البيئي وبأقل التكاليف فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من % 60 إلى 80% بفضل تحسين النظم

*. الإيزو : هي إختصار لإسم المنظمة الدولية للمواصفات ، مقرها في جنيف ، تضم أكثر من مائة دولة ، تهتم بتوحيد المواصفات والمقاييس التي يتم إعتمادها في مختلف أنحاء العالم وفي شتى أصناف الصناعة والتجارة والخدمات بإستثناء المواصفات التي تتعلق بالإلكترونيات والكهرباء .

[1]. محمد كمال عارف . " مستقبلنا المشترك : اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "، **سلسلة عالم المعرفة** ، الكويت. العدد 142 : 1989 ، ص .75.

في الداخل ، فمثلا نجد في الجزائر ان المساعدات الفنية أدت إلى تحسين أداء مصانع الصلب من أسوء إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس عي العالم النامي[1] .

المبدأ العاشر : إدماج البيئة من البداية

تسعى معظم البلدان إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الإستثمارات الجديدة في البنية التحتية ، حيث أصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجياتها المتعلقة بالطاقة ، وتجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الإقتصادية والمالية والإجتماعية والتجارية والبيئية .

ونلخص مما سبق أن المبادئ العشرة للتنمية المستدامة تتطلب تضافر جهود الجميع من : إقتصاديين وعلماء ومسؤولين وشعوب لأجل تفعيل الإستراتيجيات المشتركة في المجال البيئي للتصدي للتحديات المتنامية التي تواجهها البيئة العالمية .

ومن خلال هذه المبادئ تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لأجل تحسين نوعية حياة السكان حاضرا و مستقبلا وهو ما سيتجلى في الجزء الموالي

2) أبعاد التنمية المستدامة :

من خلال التعاريف التي قدمت للتنمية المستدامة ، يمكن القول أنها تتضمن أبعادا متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها لأجل إحراز التقدم في تحقيق هذه التنمية وهي ؛ النمو الإقتصادي ، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية والتنمية الإجتماعية .

وللتنمية المستدامة ثلاث أبعاد تعتبر دعائم رئيسية لإستمرارها ، وهي محورية للإستدامة ، ونجاح عملية التنمية المستدامة لابد من إرتباطها وتكاملها نظرا للإرتباط الوثيق بين البيئة والإقتصاد والمجتمع .

_ البعد الإقتصادي :

لقد نتج عن التطورات البيئية في العقود الأخيرة ، بروز فرع جديد من فروع العلوم الإقتصادية وهو علم إقتصاد البيئة ؛ الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية

[1]. خبابة ، **المرجع السابق الذكر** ، ص ص .340، 341 .

والتحليلية والمحاسبة للحياة الإقتصادية والإجتماعية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نموا مستداما .

يتضمن البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة تنمية وإستثمار الموارد الإقتصادية للدولة ، على تحقيق أهدافها في توفير فرص العمل وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة ، وهذه التنمية ليست بديهية أو تلقائية ، وإنما عملية تغيير تخضع لقوانين ولها أهداف ووسائل وقوة دافعة لها وهي إنتقال من حالة التخلف إلى التقدم.

إن إحداث تغييرات جوهرية في السياسات الإقتصادية والتخطيط على المستوى الإقليمي والوطني هو مطلب أساسي لمواجهة المشاكل البيئية والوصول للتنمية المستدامة .

ومن بين المتغيرات المقترحة في هذا المجال نجد :

- خلق سياسات تنموية متوازنة إقليميا ، بمعنى التأكيد على أهمية التنمية الزراعية في البلدان التي تتوفر لديها الموارد الطبيعية اللازمة والتركيز على التنمية الصناعية بهدف تطوير الإقتصاد .
- تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لدعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والإدارية[1] .

وبهذا فالبعد الإقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الإقتصادية الباطنية وغير الباطنية ، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة ، والإستخدام العقلاني للإمكانيات الإقتصادية بالمفهوم البيئي .

[1]. عمار عماري ، " التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة " .(ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول : " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها " ، الجزائر ،7-8 أفريل 2008) ، ص ص. 8 ،9 .

_ البعد الإجتماعي :

يكون النظام مستداما إجتماعيا في حال حقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الإجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية ، وهذا ماسيتجلى في النقاط التالية :

- تثبيت النمو السكاني : تعنى بالبعد البشري وتثبيت نمو السكان وهو أمر يكتسي أهمية بالغة ، ذلك ليس لأن النمو السكاني المستمر لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا ، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية ، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات ، كما أن النمو السريع في بلد ما أو منطقة يحدّ من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعانة السكان .
- أهمية توزيع السكان : وتشكل إحدى التحديات الكبرى لعملية التنمية وذلك من خلال زيادة الإحتياجات من الغذاء كما تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة النشاط ومن ثم الضغط عى النظم الايكولوجية[1] .
- الإستخدام الكامل للموارد البشرية وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد وإعادة تخصيصها وضمان الوفاء أولا بالإحتياجات الأساسية ، وحسب هذا البعد فإنها تعني الرفاه الإجتماعي وحماية التنوع الثقافي والإستثمار في الرأسمال البشري .
- الصحة والتعليم : تتفاعل التنمية البشرية تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة .
- أهمية دور المرأة : ففي البلدان النامية تقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية [2].

[1].عدلي علي أبو طاحون ، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية** . الإسكندرية، 2003، ص. 18 .
[2] .**نفس المرجع** ، ص . 20.

يركز البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي ويهتم بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر ويحتاج هذا إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الإقتصادية على الأخص .

_ البعد البيئي :

يركز البعد البيئي في التنمية المستدامة على مفهوم" الحدود البيئية "،أي وضع حدود أمام الإستهلاك والإستنزاف حفاظا على النظام البيئي والقدرة الطبيعية ، وتقوم الإستدامة البيئية على العناصر التالية :

- في مجال المياه : تهدف إلى حماية الموارد المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الأيكولوجية .
- في مجال الغذاء : ضمان الإستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه ...إلخ.
- في مجال الصحة : وذلك من خلال الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الأيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة .
- مجال المأوى (السكن) والخدمات : يكمن في الإستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المدنية .
- في مجال الطاقة : تخفيض الآثار البيئية للوقود الحفري ، والتوسع في تنمية إستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى .
- في مجال التعليم : تهدف إلى إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية .
- في مجال الدخل : تهدف إلى ضمان الإستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الإقتصادي [1].

ولهذا يعد البعد االبيئي من أهم الركائز الأساسية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة .

[1] . قادري ، **المرجع السابق الذكر** ، ص ص. 76،77 .

3) أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة من خلال أبعادها المختلفة إلى تحقيق جملة من الأهداف ، يمكن حصرها في الآتي :

- توسيع النمو من خلال التوجه نحو معالجة مشاكل القطاعات الكبيرة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع .
- تغيير نوعية النمو ، فالقضية ليست قضية توسع إقتصادي لا تستفيد منه إلا الأقلية الرأسمالية ، بل هي قضية تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة ، يجعل النمو أقل كثافة في إستخدام الطاقة وأكثر إنصافا في توزيع عوائده .
- تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية .
- ضمان مستوى سكاني مستقر من خلال العمل على تثبيت نمو السكان .
- المحافظة على قاعدة الموارد وتعزيزها ، من خلال التحكم في الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية .
- إعادة توجيه التقنية ، حيث يتم توظيف تقنيات نظيفة للمحافظة على البيئة .
- تكييف أساليب الإنتاج والإستهلاك مع المتطلبات الإجتماعية والبيئية .
- دمج الشؤون البيئية والإقتصادية والإجتماعية في عملية صنع القرارات[1] .

ومن هنا يمكن القول بأن الإنسان أهم هدف للتنمية المستدامة ، فهي تسعى إلى تلبية إحتياجاتهم وتنظيم حياتهم ، والإرتقاء بمستويات الرفاهية الإنسانية ، فيصبح الفرد بذلك قادرا على التعامل مع الموارد الطبيعية بإدراك وحكمة ليضمن حاجياته دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

4) مؤشرات قياس التنمية المستدامة

يتوقف إتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الإقتصادية والإجتماعية على درجة التقدم في مجالات تحقيق التنمية المستدامة ، والتي لايتم تحديدها

[1]. أبو طاحون ، **المرجع السابق الذكر** ، ص ص.149،150 .

إلا من خلال مؤشرات *معينة ، ظلت لفترات طويلة مقتصرة على المعدلات الكمية للنمو الإقتصادي .

1/ المحاسبة الوطنية الخضراء

عرف هذا النظام تدرجا في الإعداد ، حيث تم إعداده في السبيعينيات ليعرف " بنظام المحاسبة الوطنية " ، كنظام تقيم الدولة من خلاله مجموعة من الحسابات الدورية لمتابعة حالة وتطور إقتصادها ، ويتم ذلك وفق قاعدة منهجية موحدة وضعها القسم الإحصائي للأمم المتحدة حتى يتمكن من إجراء مقارنة دولية من خلال قياس النمو الإقتصادي ، الذي يشير إلى البعد الكمي للتنمية المستدامة دون البعد النوعي ، وهكذا عملت لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة على تحسين هذا النظام فارضة بذلك فكرة الإلتزام "بنظام المحاسبة الخضراء " الذي يعد وصفا منهجيا داخل إطار محاسبي للعلاقة المتبادلة بين البيئة والإقتصاد .

2/ مؤشرات الديمومة

ظهرت في التسعينيات من القرن العشرين بعد مع نظام المحاسبة الوطنية الخضراء ، وذلك تحت تأثير بعض المنظمات الدولية ممثلة في إتجاهين إثنين :

- الإتجاه الأول : يتمثل في برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية ، الذي يسعى إلى صياغة مؤشر مركب يفسر بعض الجوانب الإنسانية للتنمية .
- الإتجاه الثاني : ممثل في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية التي تشكل إطارا مفاهيميا لتطور المؤشرات البيئية

ويسعى كل منهما إلى تحديد مؤشرات التنمية المستدامة ، والتي يمكن حصرها فيما يلي :

1 _ مؤشر التنمية البشرية : وهو مؤشر متعدد الأبعاد أقامه برنامج الأمم المتحدة ، إنطلاقا من مجموعة من المكونات غير الإقتصادية للتنمية ، والتي تمت بلورتها في مؤشرات جزئية تعد مرجعية دولية لإجراء مقارنات دولية ، مثل : نسبة محو الأمية لدى الكبار ،

*. المؤشر : أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع أو حالة معينة ،ويستخدم المؤشر لقياس مدى التقدم والإنجاز الذي حقق في مجال التنمية

معدل أمل الحياة عند الولادة ، التغذية ....، ويضفي هذا المؤشر النسبية على مستوى التنمية ، فإستنيطت فكرة التطور البشري من الديمومة القوية فعلا ، التي تؤكد بشكل خاص على ضرورة حماية وتجديد البيئة من أجل المستقبل ، ويندرج ذلك ضمن إستراتيجية أممية تنشد مقاربة تنموية جديدة أساسها الإنسان ، بإعتبار أن النمو الإقتصادي وسيلة للحفاظ على الآفاق الممنوحة للأجيال المستقبلية ، وإحترام الأنظمة البيئية التي يتوقف عليها وجود كل الكائنات الحية [1].

2 _ مؤشر نموذج الضغط : وضعت " منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية " إطارا منهجيا لتطوير مؤشرات البيئة ، والذي كيفته لجنة التنمية المستدامة من أجل إقامة هيكل تنظيمي منسجم يطبق على التنمية المستدامة ويعرف على المنوال التالي :

ضغط ←——حالة ←—— جواب

ويتعلق الأمر هنا بمصفوفة تتكون عموديا من مختلف عناصر التنمية المستدامة وأفقيا من ثلاثة أنماط من المؤشرات وهي[2]:

- **مؤشر الضغط** : يصف الضغوطات الممارسة من طرف النشاطات الإقتصادية والبشرية على البيئة .
- **مؤشر الحالة** : يفصل حالة التنمية المستدامة إستنادا على حالة بعض القطاعات التنموية (فلاحة ، صناعة ، صحة ...) .
- **مؤشر الجواب** : يوضح كيفية الإستجابة للمؤشر الأول ، من خلال رصد ردود أفعال المجموعة البشرية .

[1]. عبد الناصر نونة ، "سياسات التنمية الفلاحية والبيئية وعلاقتها بقطاع الغابات في الجزائر – دراسة حالة ولاية خنشلة – ".(رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة) ، ص ص .16 ، 17.

[2]. عمر شريف ،" إستخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة – دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر – " . (رسالة دكتوراه في إقتصاد التنمية ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة باتنة ،2006-2007)،ص .162 .

وتتضح مؤشرات الإستدامة كما حددتها لجنة التنمية المستدامة ، من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم 01: مؤشرات التنمية المستدامة وفق لجنة التنمية

البيان	مؤشرات القوى المحركة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الجواب
الإجتماعـــــــــــي			
- **إنعاش التربة** - **تحسين الجمهور** - **التكوين**	_ نسبة تغيرالمتمدرسين _ نسبة التسجيلات في الإبتدائي _ نسبة التسجيل في الثانوي _ نسبة محو الأمية	_ وصول الأطفال إلى الدرجة الخامسة من الابتدائي _ معدل التمدرس _ إختلاف نسبة التسجيل المدرسي بين البنات والبنين _ عدد النساء من بين 100رجل في مواقع عمالة مكثفة .	_ حصة الناتج الداخلي الخام في التربية
الإقتصـــــــــــادي			
_ **المصدر والميكنيزمات المالية**	_ التحويل الصافي للمصادر _ مجموعة الإعانات العمومية للتنمية الممنوحة أو المحصل عليه,	_ ديون . _ خدمة الديون / صادرات	_ النفقات العمومية من أجل حماية البيئة _ قيمة تمويل جديدة أو إضافة من أجل التنمية المستدامة .
البيئـــــــــــة			
_ **حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها**	_ التخفيض السنوي لمخزون المياه السطحية والجوفية _ إستهلاك كل ساكن للمياه	_ مخزون المياه الجوفية _ الحاجة البيوكميائية إلى الأكسجين في السواقي	_ تغطية معالجة المياه القذرة _ كثافة الشبكات المائية
المؤسســــــــــات			
_ **المعلومات من أجل إتخاذ القرار**		_ أهم الخطوط الهاتفية نسبة إلى 100 ساكن _ الحصول على المعلومات	_ برامج الإحصائيات الوطنية حول البيئة .

المصدر : تقرير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة ، 2000 .

يتضح من هذا العرض أن التنمية المستدامة تعد المفهوم المحوري لتحقيق وتلبية احتياجات المواطن حاضرا ومستقبلا لكل الدول، حيث لم تعد قضية داخلية وإنما أصبحت قضية عالمية واردة في التقاريروالمؤتمرات الدولية ،وينبغي على الجميع سواء الدول أو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تكثيف الجهود من أجل تحقيقها ومواجهة التحديات التي تقف دون تطورها .

رابعا : المداخل الفكرية للتنمية المستدامة

تطمح الدول الحديثة العهد بالإستقلال إلى تحقيق تطور وتقدم إقتصادي وإجتماعي في كافة الميادين عن طريق إمكانياتها الذاتية والمتمثلة في مواردها الأولية ، وفي قدرتها البشرية من خلال طروحات نظرية أو نماذج تنموية تعتمد عليها من أجل تسطير إستراتيجيات ونماذج تسمح لها بتحقيق أهدافها التنموية .

وعلى ضوء ذلك نجد العديد من النقاشات التي تمحورت حول جملة من الإتجاهات النظرية والفكرية التي حاولت من جهتها إمكانية تكييف وإستيعاب التجديد التي تطمح إليه هذه المجتمعات .

أولا : المدخل البيئي والإقتصادي للتنمية المستدامة

إذا كان المنظور الإقتصادي الكلاسيكي ينظر إلى الإستدامة بتعظيم الرفاه الإقتصادي لأطول فترة ممكنة ، فإن الإقتصاديين المثقفين من الناحية البيئية يهتمون ويركزون على مايسمى بالرأسمال الطبيعي ، والذي يعنى بالموارد الطبيعية ذات القيمة الإقتصادية والتي تعد أساس النظام الإقتصادي فعلا مثل : النباتات ، التربة ، النظام البيئي الطبيعي ، تنظيف الهواء ، تنقية المياه ، ... على إعتبار أن التنمية المستدامة تسعى إلى إستخدام الموارد البيئية بصورة عقلانية تدعو بذلك الإقتصاديين بترشيد الإستغلال في عدم إستنزاف الموارد الطبيعية لأنها هي الرأسمال لتحقيق البقاء[1].

كما يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم " الحدود البيئية " والتي تعني أن لكل نظام بيئي حدودا معينة لايمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف ، بحيث تم في البداية تطبيق مصطلح " العائد المستدام " لأجل كسب والحفاظ على الموارد البيئية المتجددة ، كما أوضح ذلك علماء البيئة أن الخصائص الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة المحيطة تحدد مقدار التلوث المسموح به ، ولكي نحقق التنمية المستدامة لا بد من الإهتمام بالقدرة على تحمل الأزمات الناتجة عن النشاطات السكانية والمؤثرة على المحيط البيئي والإقتصادي ، كإنبعاثات التلوث الناجمة عنها .

[1]. محمد الغزاوي ، **التنمية الإقتصادية والإدارية في الدول النامية** . (د ط) ؛ دمشق : دار الفكر ، 1994 ، ص . 45 .

والإستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع حدود الإستهلاك ، والنمو السكاني والتلوث وإستنزاف المياه وقطع الغابات والحفاظ على سلامة النظم الأيكولوجية الفرعية ذات الأهمية [1]، في المقابل نجد الكثير من علماء البيئة يشيرون إلى أن " عدم النمو " لا يشكل حلا ملائما ، في حين البعض يرى بأن النمو يساعد على منع التدهور البيئي ، مما يجعل منه أمرا مطلوبا كتطوير الأساليب والتقنيات النظيفة مثل الطاقة الشمسية ، مع العمل على تجنب التقنيات والنمو الذي من شأنه إلحاق الضرر بشكل مباشر أو غير مباشر بالبيئة [2].

ثانيا : المدخل الإجتماعي للتنمية المستدامة

نجد بأن الإهتمام بالعوامل الإقتصادية وإهمال الجانب الإجتماعي أدى إلى فشل العديد من البرامج التنموية وعليه فالإستدامة يجب أن تقوم في أحد جوانبها على أساس إجتماعي ، كالعنصر البشري الذي يتولى إعداد وتخطيط البرامج التنموية ، بترشيد الإستهلاك والإعلان عن سلوك إستهلاكي جديد يقلل من الخسائر ويزيد من قاعدة المستفيدين ، ويتم هذا بالتوفيق مع التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية، فهناك من العلماء من يؤكدون على متطلبات البيئة التي تحددها الثقافة السائدة في المجتمع[3].

يركز هذا المدخل على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي ، ويهتم بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد ، وتقديم الخدمات الإجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين إليها ، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في إتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بدقة وشفافية.

من خلال هذا المبحث تم التطرق إلى التنمية المستدامة من خلال مفهومها وتطورها التاريخي ومرتكزاتها وكذلك أهم المداخل التي تطرقت إلى التنمية المستدامة ، ومن خلال المطالب يتبين أن التنمية المستدامة نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية ، وتطبيقها يعني أننا مطالبون بوصفنا أفرادا وصناع قرار تغيير تعاملنا من البيئة ، والسير نحو تحقيق نمو إقتصادي معقول وعدالة إجتماعية ،هذا سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة .

---

[1]. أحمد ملحة ، **الرهانات البيئية** .(د ط) الجزائر : دار العلوم ، 2000 ، ص . 94 .
[2]. بغداد كربالي ومحمد حمداني ، **المرجع السابق الذكر** ، ص . 08 .
[3]. **نفس المرجع** ، ص. 09.

المبحث الثاني : المجتمع المدني . مقاربة مفاهمية .

حظي موضوع المجتمع المدني خلال العقدين الأخيرين بإهتمام كبير من قبل الباحثين ، حيث إنصب الإهتمام أحيانا حول المفهوم وتأصيله والبحث في المنظور الذي يفسره ويحدد مجالات العمل فيه ، وأحيانا أخرى على منظمات المجتمع كآلية من آليات الفعل الإجتماعي على مستوى الواقع المعاش ،وهذا ماسيتم التطرق إليه في هذا المبحث .

أولا : مفهوم المجتمع المدني

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي تثير إلتباسا كبيرا وتعارضا مما يستعصي الإتفاق بين المفكرين والباحثين والساسة بشأنه ، شأنه بذلك شأن كل المفاهيم الأخرى التي تستدعي سيلا من المنظومات الفكرية والحضارية والممارسة السياسية والإجتماعية ، والأهم من هذا فإنه يحتاج إلى بحث تاريخي وفكري معمق في سياق تطوره في الفهوم كظاهرة وفي المصطلح كدلالة.

1/ تعريف المجتمع المدني :

المجتمع المدني في اللغة :

- مجتمع ⟸ إجتمع ⟸ يجتمع ⟸ إجتماعا ⟸ فهو مجتمع ، والمفعول مجتمع به
- إجتمع القوم إنضم بعضهم إلى بعض – إتحدوا وإتفقوا .
- المجتمع : موضع الإجتماع : وهو جماعة من الناس تربطها روابط ومصالح مشتركة وعادات وتقاليد وقوانين واحدة أو هو فئة من الناس تشكل مجموعة تعتمد على بعضها البعض [1].

[1]. معجم المعاني عربي – عربي

تم تصفح الموقع في 2014/04/02 http://www.almaany.com/home.php

- مدني : منسوب إلى المدينة أو المدنية ، خاص بالمواطن ، أو بمجموع المواطنين ، " رجل مدني " من أصل المدينة "السكان المدنيون ".
- مدني : بمعنى كل شخص لا ينتمي بصفة دائمة أو مؤقتة إلى هيئة عسكرية .
- المجتمع المدني يعبر عن المجتمع الذي تكونت مؤسساته وجمعياته الحضرية وهو نقيض المجتمع السياسي

ومصطلح المجتمع المدني مركب من civil ,sociètè فالاولى كلمة لاتنية تعني مجتمع ، أما الثانية فتساوي باللاتنية civis والتي تشير إلى كثير من الإستعمالات المختلفة التي لها علاقة بالمواطن ، أي أنه يعبر عن كل ما هو غير مدرج في قواعد وأنظمة داخل الدولة، وليست مشتقة من كلمة "CIVILISATION " كما هو شائع [1].

_ وبمعنى أدق يمكن للفظ المجتمع المدني ألا تشير سوى إلى النخبة حيث كانت تتألف هذه الأخيرة في أواخر العصر القديم من الفئة الأكثر ثقافة داخل الأمة [2].

إذا تم النظر في تاريخ الفكر الفلسفي فإن الرؤية تتعمق في أساس المجتمع المدني ومن أهم تعاريفه :

1_ يرى أفلاطون (427- 347 ق.م) في كتابه الجمهورية :" المجتمع المدني ليس عقدا ولا إتفاق بل نمو طبيعي من الأسرة إلى القرية إلى دولة المدينة وينظمها الدستور والقانون ."

2_ أما بالنسبة للقديس أوغسطين (393 – 430 ق.م) فيقول " مدينة الله تخضع فيه مملكة الأرض لمملكة السماء ، فكل سلطة مصدرها إله وكل النظام الإجتماعي مستقر طبقا لإرادة الله ، فمبادئ المجتمع وتنظيمه ليست نابعة من البشر ، بل حكم إلهي ."

3_ وعرفه ميكيافيلي :" على أنه يجب وضع شروط للمجتمع المدني على وفق مقاييس زمنية ، إذ رأى أن غرض عامة الشعب أشرف من غرض الأشراف الذين غايتهم الإستبداد

[1]. عزمي بشارة ، **المجتمع المدني : دراسة نقدية** . القاهرة : المجلس الأعلى دراسات الوحدة العربية ، 2006 ص. 64 .
[2]. ستيفن ديلو ،**التفكير السياسي والمجتمع المدني**. ترجمة: ربيع وهبة ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ،2003 ، ص ص. 19،20.

بالآخر ، وغاية العامة إتقاء الظلم كما يرى أن في كل جمهورية توجد نزعتان نزعة العامة ونزعة الطبقة العليا ولا تتحقق الحرية إلا نتيجة الصراع بينهما ، ولا يمكن إزالة الصراع بل يمكن جعله مدنيا من خلال المؤسسات."

4_ توماس هوبز (1582 – 1679) عرّف المجتمع المدني": بالمجتمع القائم على التعاقد وعلى أساس سلطة الدولة ،وفكرته الرئيسية هي أن العيش في المجتمع المدني لا يتم إلا بالدول[1] ."

_ أما مونتسكيو فلقد أكد في كتابه روح القوانين على عملية الفصل بين السلطات الثلاث ويرى أن الحل الوحيد هو توفر ما أطلق عليه مجتمع المجتمعات[2] .

5_ أما جون جاك روسو:

- فتتلخص فكرته حول المجتمع المدني في هجومه على المصلحة الذاتية والحساب العقلاني للمنفعة .

6_ إيمانويل كانط

- بنى رؤيته بشأن المجتمع المدني على الواجب وآمن بتنظيم المجتمع المدني بشأن مجموعات أفضل أخلاقيا من تكوينه على وفق متطلبات السوق .

ويعود الإختلاف بين الباحثين والفلاسفة إلى الخلفية الأيديولوجية والسياسية والإقتصادية والثقافية المختلفة لهم . حيث يوجد من الباحثين من يقول أن فكرة المجتمع المدني ظهرت كنوع من أنواع الحنين إلى الماضي ، فالآباء يسعون من خلال جمعيات المجتمع المدني إلى الحفاظ على أخلاقيات أبناءهم وعلى العلاقات الإجتماعية .

[1]. فريال حسن خليفة ، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك** . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2005 ، ص ص. 11-13 .

[2]. عبد الحميد الأنصاري ، **الشورى وأثرها في الديمقراطية** . دار الفكر الغربي ، 1996، ص. 50 .

6_ ويرى إبن رشد في كتابه المدافع عن السلام :" أن العقل أساس المجتمع المدني على إعتبار أنه قانون وضعي من عمل المواطنين جميعا ، وأنهم سلطة التشريع ويأتي القانون المدني بأوامر ونواه في الإلتزام بها تكون الحياة الطيبة للإنسان والمجتمع[1] . "

7_ كما يرى كذلك عبد الحميد الأنصاري : أن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل النقابات والإتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح ...وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية ، والتي تمثل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع المدني ، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة التي تحول دون تفردها بإحتكارها مختلف ساحات العمل .

8_ ويعرفه سعد الدين إبراهيم :" المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية ، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والإختلاف . "

ومن خلال هذا فإن المجتمع المدني هو مجمل الجمعيات الوظيفية وغير السياسية النشطة والمبادرة والمستقلة والهادفة لتحقيق الصالح العام في مجتمع أو مجموعة من المجتمعات [2].

9_ وعرفه جون بودان بأنه :" الطبقات الفعّالة إجتماعيا وإقتصاديا وتكون تابعة سياسيا للملكية .

10_ جون لوك : يعتبر المجتمع المدني أنه هيكلة موحدة قائمة على قانون مشترك وقضاء قادر على إصدار الأحكام الضرورية لفض النزاعات ومعاقبة المجرمين .

[1]. محمود إسماعيل محمد ، **إتجاهات حديثة في علم السياسة** . اللجنة العلمية للعلوم والسياسة والإدارة العامة ، 1995 ، ص .188 .
[2]. **نفس المرجع** ، ص، ص.19،20.

أما التعريف الإجرائي للمجتمع المدني والمتمثل في أنه :

" المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، هي غير ربحية ، تسعى إلى تحقيق منافع أومصالح للمجتمع ككل ، أو بعض فئآته المهمشة ،أو لتحقيق مصالح أفرادها ملزمة بقيم ومعايير الإحترام والتراضي ، والإدارة السامية للإختلافات والتسامح ، وقبول الآخر[1] ."

وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان أساسية:

الركن الأول :هو الفعل الإرادي الحر، فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهويختلف عن" التنظيمات العائلية "كالأسرة والعشيرة والقبيلة، ففي التنظيمات العائلية لا يملك الفرد حرية اختيار عضويته، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني يختلف عن الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم، وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من اجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية .

الركن الثاني :هو التنظيم الجماعي فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام .

[1]. أماني قنديل ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008 ، ص. 64 .

الركن الثالث :هو ركن أخلاقي سلوكي وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكوّنوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة المستندة إلى قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي [1].

ثانيا : التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني

لقد مر مصطلح المجتمع المدني بعدة مراحل من أجل بلورته وصياغته بشكل أدق وأكثر وضوحا ، فضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل المفهوم وتحديد مدلولاته النظرية والعملية ، يستدعي رصد مكوناته المعرفية ، والعودة إلى الفضاء الزماني الذي شهد ولادته ، حيث تكوّن المفهوم في إطار الفلسفة الليبرالية ومفرداتها : الميثاق والعقد الإجتماعي ، مقابل نظرية الحق الإلهي للملوك الحريات العامة في الحياة والملكية والعمل والرأي والمعتقد ، مقابل حرية الأقلية الأرستقراطية ،...حق المواطنة تجاوزا للإنتماء الضيق : ديني ، مذهبي ، إثني ، عرقي , السيادة للشعب ، فصل السلطات ...إلخ) ، إنطلاقا من ذلك نستطيع القول أن التعريف (المجتمع المدني)خضع منذ ظهوره إلى الحدود التاريخية لوعي المفكرين وإلى الشكل الذي رأوا من خلاله علاقة السلطة السياسية بالأفراد.

إذ نجد فقهاء الحق الطبيعي أمثال غروشيوس وكذلك نذكر فلاسفة العقد الإجتماعي، جون لوك وتوماس هوبز وجون جاك روسو وكذا باروخ سبينوزا ومونتسكيو ،كل واحد منهم ساهم في تكوين مفهوم المجتمع المدني ، كما لابد من ذكر ما كتبه كانط وهيغل وماركس وإنجلز ولينين وغرامشي آخرون .

1/ مرحلة الفكر الغربي الكلاسيكي

إن بروز نظرية العقد الإجتماعي التي أسهم **روسو** في ترسيخها كمناهضة لنظرية الحق الإلهي ، كانت بداية إقتران فكرة المجتمع المدني بالميدان الليبرالي السياسي ، وهي جزء

[1]. مرسي مشري ، "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر- واقع وتحديات – (المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آليات تفعيله) . (مداخلة قدمت بجامعة الشلف ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، فرع العلوم السياسية ، 2008)، ص . 05 .

من مفهوم الدولة الحديثة ، حيث دعا **روسو** إلى عقد إجتماعي بين الأفراد داخل المجتمع وإعتبره (العقد الإجتماعي) أداة للحفاظ على حق الأفراد في الملكية بوجود سلطة تنظم " الحق " في إستخدام "العنف " لمعاقبة من ينحرف عن ذلك ، إلا أن روسو إعتبر " الملكية المطلقة " لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني .

وكان **توماس هوبز** قد جاء بفكرة القانون الطبيعي وإعتبر أن لكل إنسان كامل الحق في ممارسة قدراته الشخصية ، وأن حياة الإنسان لا تستقيم من دون تشريعات وتنظيم لممارسة حريته.

أما **جون لوك** فقد إعتبر المجتمع المدني كأفراد طبيعيين دون دولة ، أي مجتمع مدني منفصل عن الدولة وهو نفس ما ذهب إليه روسو .

2/ مرحلة الفكر الغربي الحديث

يعتقد هيغل أن هناك علاقة مركبة بين الدولة والمجتمع المدني وهي علاقة تكاملية وتعارضية ، فالمجتمع المدني هو مجال لتقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية ، وهو مجال تنافس الحاجات الخاصة والمتعارضة ، أما الدولة فهي النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني ، ويفرق هيغل بين المجتمع السياسي " الدولة "والمجتمع المدني ، فالأول يمثل الإرادة العامة والثاني يمثل الإرادة الخاصة ، ويعتبر هيغل "العائلة " إحدى أسس المجتمع المدني[1] ، كما لاحظ أن المجتمع المدني يميل إلى الفردية ، ولكن في الحيز الإجتماعي نفسه يضع الإعتماد المتبادل ثقله في كفة الميزان الأخرى ، وذلك من خلال إضطرار الإنسان إلى حساب مصالح الآخرين ، من ميولهم ورغباتهم عند إتخاذ خطواته ، وذلك من أجل مصلحته ذاتها .

أما **كارل ماركس** أعتبر المجتمع المدني ركيزة واقعية للدولة ،لكونه يمثل العلاقات المادية للأفراد ، وهو مجال الصراع الطبقي ، خصوصا أن المجتمع المدني بالنسبة له هو مجتمع الإنتاج والإقتصاد والطبقات الإجتماعية ، أي أنه الواقع الملموس ، وأن أي تدخل للدولة فيه

[1]. ليلى عبد الوهاب ،" منظمات المجتمع المدني ". (محاضرات في منظمات المجتمع المدني ، جامعة بنها، كلية الآداب) ص ص. 14، 17 .

يعني تجريدا له وإستلابا لفاعليته ، وعلى عكس هيغل رفض ماركس مسألة تذرير الأفراد وصراعهم في المجتمع المدني ، ويعتبره إغتراب الأفراد عن جوهرهم الإجتماعي وعن الجنس البشري ، اي عن نوعهم وذاتهم ،وبالتالي تعد أفكارا معادية للتقدم [1].

أما **أنطونيو غرامشي** فقد طوّر مفهوم ماركس عن المجتمع المدني بإعتباره مجموعة التنظيمات الخاصة ، التي ترتبط بوظيفة الهيمنة، فحسب **غرامشي** لم يعد المجتمع المدني فضاء للتنافس الإقتصادي أي للصراع الطبقي ، بل هو فضاء للتنافس الأيديولوجي من أجل الهيمنة فأنطونيو غرامشي على قناعة بأن الثقافة والأيديولوجيا هما اللتان تدعمان الرأسمالية[2] ، ويعني **غرامشي "بالمجتمع المدني**: " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد الحصول على الخيرات والمنافع العامة ، دون تدخل أو توسّط الحكومة ، وهو النسق السياسي المتطور ، الذي يتيح مراقبة المشاركة السياسية . و يعتبر غرامشي المجتمع المدني ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والمدارس والجامعات والجمعيات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام... الخ[3] .

وإنطلق دي توكفيل في تحديده لمفهوم المجتمع المدني من التجربة الإمريكية في المسألة الديمقراطية ،والتي فتحت المجال لنشأة مجتمع المدني نشيط وفعّال، تشكل الجمعيات المختلفة النواة الرئيسية له ، ففي كتابه "الديمقراطية في أمريكا" ،أشار إلى ذلك العدد اللامتناهي من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بصورة عفوية،وقد ربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي بالوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب [4].

فالفرد في أمريكا يبدي ميلا أكثر للعمل الجمعوي منه إلى الدولة ،وهذا لتحقيق حاجاته بكل حرية، ومن جهة أخرى يدل هذا على إتساع مجال المجتمع المدني ليشمل حسب دي

---

[1]. عزمي بشارة ، **المجتمع المدني دراسة نقدية** . ط 6؛ بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، 2012 ، ص. 179 .

[2]. جون إهرنبرغ ، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة** . ت . ر : علي حاكم صالح و حسن ناظم ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 ، ص. 393 .

[3]. أحمد حسين حسن ، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني** .القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2000 ، ص ص. 117- 119 .

[4]. أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2000 ، ص ص .23،24 .

توكفيل مختلف مجالات الحياة الدينية والثقافية والأخلاقية، بدلا من إقتصاره على الجانب الإقتصادي [1].

و منه أصبح المجتمع المدني يتسم بالعديد من السمات والخصائص تميزه عن الدولة كما يقوم بعدة وظائف وأدوار تجعل منه طرفا فاعلا داخليا وخارجيا ، وهذا ماسنتطرق إليه في الجزء الموالي .

ثالثا : مرتكزات المجتمع المدني

من أجل أن يكون المجتمع مدني بأدق معنى الكلمة لابد أن تتوفر فيه العديد من السمات والخصائص والشروط وذلك من أجل محاولة فهمه وفصله عن تنظيمات أخرى أو هياكل متعددة ومن بين مرتكزات المجتمع المدني نجد :

1/ خصائص المجتمع المدني

يذهب هنتنغتون في هذا السياق إلى أن المؤسسات والتنظيمات تختلف فيما بينها ويتوقف هذا أحيانا على معيار أساسي ألا وهو درجة مأسستها وأن أي نسق سياسي يتحدد في ضوء أربعة معايير تستخدم للحكم على مدى التطور الذي بلغته أي مؤسسة أو منظمة وهي القدرة على التكيف في مقابل الجمود ، والإستقلال في مقابل التبعية للخضوع ،والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي والتجانس في مقابل الإنقسام .

أ القدرة على التكيف : والمقصود هنا قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها ، أي أنه كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف ، كانت أكثر فاعلية ، إذ أن الجمود قد يؤدي إلى القضاء عليها وهناك عدة أنواع من التكيف منها :

- التكيف الزمني : ومعناه القدرة على الإستمرار لفترة زمنية طويلة ، أي أنه كلما طال وجود المؤسسة السياسية إزدادت درجة تكيّفها .

[1] . مليكة بوجيت ،" ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر:دراسة في الخلفيات،التفاعلات، الأبعاد".(رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997) ، ص .27 .

- ❖ التكيف الجيلي : وهو قدرة المؤسسة على الإستمرار من جيل إلى آخر أي أنه كلما إزدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة بطريقة سليمة إزدادت حظوظها في مواجهة متطلبات التطور الإجتماعي والإقتصادي .
- ❖ التكيف الوظيفي : إمكانية المؤسسة أو المنظمة على إجراء تعديلات في أنشطتها من أجل تكيّفها مع الظروف المستجدة أو الطارئة [1].

ب _ الإستقلال : والمقصود هنا أن تكون المؤسسة مستقلة عن غيرها من المؤسسات أو الأفراد أي لا تكون خاضعة لغيرها مما يسهل السيطرة عليها .

ج _ التعقد : يقصد بها تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة ، أي تعدد هيئاتها التنظيمية من جهة ، ووجود مستويات تراتبية داخلها وإنتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي يمارس نشاطها من خلاله من ناحية أخرى ، كذلك فإنه يجب أن يكون للمؤسسة أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف نفسها .

د _ التجانس : ومعناه عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها ، فكلما كانت طريقة حل الصراع سليمة كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح والمجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس ، بل قد يكون ساحة للتنافس والإختلاف ، فكلما إزدادت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب علاقات الصراع كان معيارا على حيوية هذا المجتمع بالإيجاب [2].

كما أن هناك بعض الخصائص الأخرى التي يتميز بها المجتمع المدني مثل :

- المشاركة الواسعة من قبل المواطنين في جميع الأمور المختلفة في حياتهم من خلال إقامة المنظمات التطوعية والأهلية وغير الربحية في جميع نواحي حياة المجتمع .
- تعزيز الإنتماء المجتمعي مع التأكيد على مفهوم حكم القانون والمؤسسات .

[1]. ساحلي مبروك ، " دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد في الجزائر " . (ورقة بحث قدمت خلال أعمال الملتقى الوطني الثالث حول :دور المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر ، الجزائر ، 2012) ، ص .77 .

[2]. **نفس المرجع** ، ص. 78 .

- تأكيد دور المؤسسات التطوعية للمشاركة الواسعة للمواطنين وحق المواطن في تشكيلها والإنضمام لها والإنفصال عنها دون عوائق .
- الديمقراطية وشمولها وممارستها بحيث لا يصل من يحتل منصب القرار وموقعه إلا من خلال مشاركة المواطن في إنتخابه بحرية دون تدخل أو تأثير .
- تأكيد مبادئ حقوق الإنسان .
- تأكيد مفهوم التسامح والتعددية بحيث يعمل المجتمع على ترسيخ ثقافة الحوار[1] .

2/ وظائف المجتمع المدني

يقوم المجتمع المدني على العديد من الوظائف من خلال مؤسساته والحديث عن هذه الوظائف مرتبط بالحديث عن الدور التنموي للمجتمع المدني ، وهذا مايفسر مدى أهميته بصفة عامة

1.2_ وظيفة تجميع المصالح : تقوم مؤسسات المجتمع المدني ببلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضاءها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية .

2 .2_ تحقيق الديمقراطية : وذلك مرتبط بمدى ديمقراطية منظمات المجتمع المدني نفسها ، بإعتبارها البنية التحتية للديمقراطية ، حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدربهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية .

3.2_ التنشئة الإجتماعية والسياسية : هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرس للقيم والميادئ ، على رأسها قيم الولاء والإنتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي وتحقيق التقدم وتنمية المجتمع .

[1]. تامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** .عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص .111 .

4.2 _ الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق : منها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجميع والتنظيم ، والحق في المعاملة المتساوية أمام القانون ، والمشاركة وحرية التصويت ... إلخ ، لما لديه من قوة مادية ومعنوية .

5.2_ تحسين الأوضاع : بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل ، وأثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع الموطنين بأوضاع إقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة مختلف النشاطات والإهتمام بالقضايا العامة للمجتمع .

6.2_ ملأ الفراغ في حال غياب دور الدولة: أدى إنسحاب الدولة من القيام بالعديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي خاصة في المجالات الإقتصادية إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي إنسحبت منها الدولة ، وشغله للفراغ الذي تركته الدولة بفعل الغزو الخارجي أوالإحتلال الأجنبي أو حرب أهلية .

7.2_ التنمية الشاملة : أصبحت مؤسسات المجتمع المدني تلعب دور الشريك في تنفيذ برامج خطط التنمية الشاملة ، بمختلف جوانبها الإقتصادية الإجتماعية والسياسية [1].

ويلجأ المجتمع المدني في تحقيق وظائفه وأهدافه إلى مجموعة من الوسائل التي يجيزها القانون القائم، بعضها تعد وسائل غير مباشرة كالتفاوض والمساومة وكل ما يمكن وصفه من سياسات بأسلوب سلمي لعرض وجهات النظر المختلفة أما البعض الآخر فتعد وسائل مباشرة ؛ كوسائل الإعلام السمعية والبصرية (الصحف ، الإذاعة ، التلفزيون) التي تأثر على الرأي العام من خلال حملاتها الإعلامية والدعاية المضادة ، كما قد تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى المحاكم والقضاء في حال الدفاع عن حقوق وحريات الأعضاء الذين تعرضوا للإعتداء والإنتهاك على يد الدولة أو الجماعات الأخرى .

[1]. عبد القادر كاس ،" المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة ".(ورقة بحث قدمت خلال أعمال الملتقى الوطني الثالث حول :دور المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر ، الجزائر ، 2012) ، ص ص .52- 55

3/ مؤسسات المجتمع المدني

لا تزال مسألة تصنيف منظمات المجتمع المدني ، حالها حال مفهومه موضوع بحث ، ولا شك في أن خصوصية المجتمع العائلية والطائفية والقبلية وما ينتج عنه من عصبيات ، تحتم أخذ الحذر في تصنيف منظماته فإذا كانت هذه المنظمات هي الفضاء المستقل عن العائلة والسوق والدولة ، فماذا عن الروابط العائلية والمنظمات القائمة على تضامن التجمعات الطائفية أو العصبية القبلية ؟ وخاصة إذا كان لهذه المنظمات دور فاعل في تمثيل مصالح الجماعة والدفاع عنها وفي تقديم الخدمات بفعّالية عالية ، لذلك فإن مصطلح المجتمع المدني لا يغدو بالضرورة مصطلحا ليبيراليا يشدد على كون منظمات المجتمع المدني ذات إستقلالية عند الدولة والسوق والعائلة فقط ، بل هو ذلك الفضاء الذي يضم كل ما هو غير حكومي .

1.3/ المؤسسات التقليدية للمجتمع المدني :

يعرف معجم روبير المؤسسة على أنها مجموعة الأشكال أو البنى الأساسية لتنظيم إجتماعي ، أو هي عبارة عن مجموعة علاقات إجتماعية منظمة لإحتواء وتنظيم جهود الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة .

وهناك من الباحثين من يطلقون على المؤسسات الإجتماعية عبارة تكوينات إجتماعية والتي تعني مجموعة بشرية تجمعها روابط خاصة ، تضفي عليها طابع التضامن الداخلي بين أفرادها .

حيث أن هذه التكوينات تستند إلى أسس موروثة كالأسرة العشيرة والقبيلة ، أو معايير أخرى كالسلالة أو المعايير الدينية كالمذهب والطائفة إلى جانب المعايير الحديثة التي ترتبط بالقدرات والمهارات والتعليم والمهنة والدخل[1] .

[1]. الخزرجي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص ص. 112،113.

إذ يعتبر الإرث الإجتماعي المفروض الفرد أساس التكوينات التقليدية وأن العلاقات المسيطرة هي علاقات قرابة كالأهل والعشيرة والقرية وعلاقات طبيعية كالعضوية والجمعية والهرمية وهي علاقات مرتكزة على قرابة الدم .

ولقد إعتبر الباحثون المؤسسات التقليدية مؤسسات المجتمع المدني ، على أنها قامت ولا تزال قائمة على وظائف وأدوار لصالح الفرد والبلد.

2.3/ المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني

تشمل المؤسسات الحديثة حيزا واسعا من البنى والهياكل التي تتمثل في : النقابات والأحزاب ، الإتحادات ، مراكز البحث والجامعات ، مراكز الشباب والإتحادات الطلابية الحركات الإجتماعية ، النوادي الرياضية ، جماعات رجال الأعمال ، مراكز حقوق الإنسان والمراة والتنمية والبيئة ، إلى غيرها من المؤسسات غير الحكومية .

أ/ النقابات :

النقابة : "مؤسسة خاصة تجمع بين مجموعة من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصالحهم ."

ويعرفها ناصيف نصار :" جماعة منظمة من العمال ، بالمعنى الواسع لكلمة عامل ، غايتها الدفاع عن مصلحة العمال والسعي إلى تحسين أوضاعهم فهي تجمع مهني ، إقتصادي إجتماعي." [1]

تعتبر النقابات من أهم المؤسسات التي تلعب دورا مهما وأساسيا في الدفاع عن حقوق العمال والمستخدمين وتحسين ظروف حياتهم إذ أصبح لها اليوم دورا أكثر في الحياة المجتمعية وعلى كل المستويات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية .

ونشأة النقابات كانت مع ظهور وبدايات النظام الرأسمالي في أوروبا ، حيث بدأت تتكون مجموعة من العمال ضمن المؤسسات الصناعية خاصة وفي غيرها من المؤسسات الإنتاجية إذا كانت ظروفهم مأساوية ، حيث كان العمل يستمر أكثر من 20 ساعة في اليوم

[1]. رياض الصمد ، **المؤسسة الإجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة** . لبنان : 1978 ، ص ص 27 28 .

مع ظروف إجتماعية بعيدة عن الإنسانية وكانت ظروفا قاسية من حيث إنخفاض مستوى الأجور ، غياب وسائل الأمن ، كذلك تشغيل الأطفال بأجور زهيدة جدا .

كل هذه الأوضاع القائمة في ظل الرأسمالية هي التي دعت إلى قيام النقابات العمّالية ومع تطور نضال الفئات المحرومة قامت النقابات من أجل حماية حقوق العمال والدفاع عنها ، وكان هذا تحولا كبيرا في حياة العمال إذ إنتقلوا من مرحلة التشتت إلى مرحلة الإتحاد والتضامن في سبيل النضال لتحسين ظروف المعيشة [1].

وتعتير النقابات المهنية العمود الفقري للمجتمع المدني وذلك لإعتبارات عدة منها :

- موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدمية
- إمتلاكها القدرة على إصابة الدولة بالشلل إذا ماقررت القيام بإضراب عام
- طبيعة العضوية فيها إذ تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع[2] .

ب/ الجمعيات

إن مفهوم الجمعية لا يمكن فصله عن مفهوم المجتمع المدني، لأن هذا الأخير لا يتحقق بشكل حقيقي دون جمعيات أو حركة جمعوية مستقلة ونشطة، فالجمعيات هي أهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات والنوادي. وللجمعية تعاريف متنوعة ومحددات معيارية مختلفة من بلد لآخر حسب نظامه السياسي، وسياقه الثقافي والاجتماعي والأهداف المطلوبة منها؛ حيث توجد تسميات كثيرة فهناك تسمية القطاع الأهلي أو الجمعيات الأهلية في بلدان المشرق العربي وتدل على الإرتباط بالأهالي أو السكان في علاقتهم بالتفاعل المتبادل بين منظمات القطاع الأهلي من جهة والمبادرات التطوعية من جهة أخرى ، كما يطلق على الجمعيات كذلك اسم القطاع غير الهادف للربح والقطاع المستقل والقطاع الثالث (الواقع بين القطاع العام والقطاع الخاص)، والقطاع

[1]. إبراهيم مشورب ، **المؤسسات السياسية والإجتماعية في الدولة المعاصرة** . ط2 ؛ بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2004 ، ص ص. 46 . 50

[2]. إبتسام حاتم علوان ." واقع المجتمع المدني في الوطن العربي " ، **مجلة كلية الآداب** ،العدد 98 : الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية والسياسة العامة ، ص. 15 .

الخيري والقطاع المعفى من الضرائب أو المنظمات غير الحكومية التي تعد كثيرة الاستخدام .

وقد **عرفها الأستاذ منصف وناس** على أنها:" نمط من المشاركة في الحياة الإجتماعية والسياسية والثقافية ، وهي هيكل من هياكل الإدماج السياسي والإجتماعي ، وكذلك تدريب فردي وجماعي على الإستفادة من المعارف ووضعها موضع التطبيق تحقيقا للنفع العام" .

وتعرف **أماني قنديل** الجمعيات بأنها " :مؤسسات أو منظمات تطوعية خاصة تتبنى أهدافا متنوعة، وقد تنشط في مجال واحد (رعاية المعوقين مثلا) أو عدة مجالات (الطفولة، المساعدات الخيرية والمعاقين)[1] ."

جـ / الجماعات الضاغطة

يمكن تعريفها بأنها : " منظمة تضم مجموعة من الناس تجمعهم صفات أو مصالح مشتركة قد تكون دائمة أو مؤقتة أو عابرة ، فإذا زالت إنقرض عقد الجماعة ، وقد تكون دائمة تمارس نشاطها للتأثير على السلطات العامة من أجل تحقيق رغباتها وتلبية مطالبها[2] ." ، وتقوم الجماعات الضاغطة بوضع إستراتيجية مهيأة للتأثير على السلطة السياسية عندما تخترق هذه السياسات أهتماماتها ، وذلك بغية الدفاع عن أهدافها ، وهكذا فإنها تلعب دورا أساسيا في آلية التسيير [3].

[1]. عبد الله بوصنوبرة ، "الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعية الشباب " .(أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم علم الإجتماع ، 2010-2011) ،ص .21 .

[2]. الأمين شريط ، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2011 ، ص .270 .

[3]. جان ماري دنكان ، **المرجع السابق الذكر** ، ص. 227 .

تم التطرق في هذا المبحث إلى أهم مضامين المجتمع المدني إنطلاقا من المفهوم والتطور التاريخي له إلى أهم مرتكزاته والمؤسسات التي يتكون منها . وعلى العموم فإن المجتمع المدني بوصفه جزءا من منظومة مفاهيمية إجتماعية / سياسية ، متداخلة ومتكاملة فيما بينها ، تشمل المواطنة وحقوق الإنسان ، وتعزيز قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة ، وإحترام سيادة القانون ، والإهتمام بالمنظمات والجمعيات الفكرية والثقافية والمهنية ، وغيرها يسهم في التطور الإقتصادي والإجتماعي و حتى البيئي وتوسيع الرؤية نحو مستقبل أفضل ، وبالتالي الإسهام في التنمية المستدامة .

المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة

لقد عقدت العديد من المؤتمرات التي نادت بدور المجتمع المدني في التنمية المستدامة وحماية البيئة ، التي أصبح لها أهمية على المستوى العالمي ، ولما تعانيه من مشاكل وتجاوزات خطيرة ومن بين هذه المؤتمرات نجد :

1/ مؤتمر إستكهولم عام 1972

أقر المؤتمر بمبدا الشراكة بين الدول سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، والمنظمات الدولية والأفراد والمؤسسات والجماعات في حماية وتحسين البيئة بأبعادها الكاملة[1] .

2/ تقرير "مستقبلنا المشترك " :

أشار هذا التقرير الذي أعدته دورة الأمم المتحدة للبيئة سنة 1988 حول التنمية المستدامة ,وأشارت إلى إستحالة التغيير دون المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني .

3/ مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 :

شاركت فيه حوالي 760 منظمة غير حكومية وأقرت أجندة ال21 هذه الأهمية في نصها في البند (27) منها ، على إعتبار أن المنظمات غير الحكومية شركاء في تطبيق الأجندة

[1]. عبد الإله الوداعي ،" القانون الدولي ودوره في حماية البيئة :في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية ".(المنظمة العربية للتنمية ، البحرين)، ص .107 .

وإعتبرت إستقلاليتها عن الهيئات الحكومية هو الذي يعطيها المصداقية ويجعل منها قوية وفعالة [1].

ويتجسد دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة من خلال الأبعاد الثلاثة (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية) .

أولا _ دور المجتمع المدني في البعد البيئي للتنمية المستدامة

يتجسد دور المجحتمع المدني في البعد البيئي عن طريق مشاركة مؤسساته في إتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة البيئية ، وسيتم تقديم تعريف للمشاركة قبل التطرق إلى الأدوار التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بها[2] .

_ تعريف المشاركة : تعني المشاركة أخذ جزء من الأمر والمساهمة بالبحث فيه والمشاركة الفعالة تتم عندما يكون لدى أفراد المجموعة الفرصة الكافية لطرح الأسئلة أو الأمور على أجندة العمل والنقاش حولها والتعبير بشكل واضح عن إختياراتهم من نتائج عملية إتخاذ القرار[3] .

ومنه المشاركة تعتبر العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة الإجتماعية والسياسية في بلده والتي تتيح له فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه ، وإقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف .

ويمكن إبراز دور المجتمع المدني في البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال نشاطات الجمعيات البيئية والمتمثلة في :

1/مساهمة الجمعيات في نشر الوعي البيئي

وذلك عن طريق التربية البيئية ونشر الوعي البيئي بإشراك الأفراد والجمعيات في إتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة ، فالفرد هو أحد أطراف التفاعل وإشراكه في الدراسات البيئية

[1]. محمود عودة ، **المشاركة الشعبية والتنمية : دراسة في المعوقات البنائية والثقافية ، في المشاركة الشعبية والإصلاح : تأصيل – تفعيل – تجارب واقعية** . المحرر : عفت محمد الشرقاوي ، مصر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 109. .

[2]. يحي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 155 .

[3]. زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية ، قضايا وتطبيقات ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003 ،ص 55 .

وتحديد المشكلات وإيجاد البدائل يعد من الأمور المنطقية فلا يجوز على أحد أن يتخذ القرارات ويفرضها على الفرد دون أن يشارك فيها لأن ذلك يقلل من إقتناعه وحماسه لتنفيذ قرار لم يشارك في صنعه [1].

2/ الدور التحسيسي للجمعيات البيئية

إذ لا ينحصر دور الجمعيات البيئية في الصلاحيات والإمكانيات التي أتيحت لها للمشاركة ، وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي البيئي وتعريف الأشخاص بمخاطر مشاكل البيئة وحقهم في العيش في بيئة نظيفة ، وكذلك في إستخدام الطرق التي تحمي البيئة [2].

ثانيا _ دور المجتمع المدني في البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة

لاينحصر دور المجتمع المدني في المجال البيئي فقط بل يدخل ضمن إهتماماته المجالات الإجتماعية التي تشمل الإهتمام بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر والتهميش الإجتماعي ، ذلك أن المسائل الإجتماعية مرتبطة إرتباطا وثيقا بالنمو والتطور الإقتصادي ، وأن تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر معالجة المسائل الإجتماعية[3] بقيام المجتمع المدني ببرامج لمعالجة والحد من الفقر منها :

1/ تدعيم التعليم : يعد التعليم أحد الجوانب الهامة للتنمية ، وتتمثل أنشطة التعليم التي تمارسها منظمات المجتمع المدني في تلك المتعلقة بمحو الأميو وزيادة مهارات الفرد من خلال أنشطة التدريب والتأهيل على المهن المختلفة .

ويبرز هذا الدور أكثر من خلال دور مؤسسة "عبد الحميد رشوان بمصر " التي تعد تجربة مميزة لدور منظمات المجتمع المدني في تنمية وترقية المعرفة العلمية ، وهي مؤسسة أنشأها البنك العربي هدفها الأساسي هو دعم التقدم العلمي في الوطن العربي.

---

[1]. حسين اللقاني وفارعة محمد حسن ، **التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل** .القاهرة : عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة ، 1997 ،ص ص 18، 19.

[2]. يحي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص ص. 138، 139 .

[3].بقة شريف والعايب عبد الرحمان ." العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر- "، **أبحاث إقتصادية وإدارية** ، العدد الرابع : كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2008) ، ص .102 .

2/ في مجال الصحة : يعد من المجالات الجوهرية للتنمية وتلعب منظمات المجتمع المدني دورا في نشر وتقديم الخدمات الصحية ، وكذا إشتراكها في عملية التطعيم وتوسيع الخدمات الصحية للأطفال، بالإضافة إلى قيامها بتنظيم ملتقيات وأيام دراسية حول الأمراض المزمنة بحضور أطباء مختصين لتحسيس وتوعية الأفراد[1] .

كما توسع دور منظمات المجتمع المدني ليشمل إلى جانب مجالات التعليم والصحة المساواة بين المرأة والرجل ، ومشاركتها الكاملة في اتخاذ القرارات على جميع الأصعدة والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة ، وتحسين مركز المرأة والفتاة وحالتهما الإقتصادية عن طريق توفير الإمكانيات الكاملة والمتساوية للوصول إلى الفرص الإقتصادية والتعليم وخدمات و الرعاية الصحية[2] ، حيث قامت النساء بتنظيم أنفسهن وتشكيل تحالفات فاعلة عبر المجتمع المدني خاصة بعد أحداث رواندا 1994 والضغط على الحكومة لتحقيق المساواة .

ثالثا _ دور المجتمع المجتمع المدني في البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة .

يتمثل دور المجتمع المدني في المجال الإقتصادي في إدماج مفهوم التنمية المستدامة عالم منظمات الأعمال ، بمعنى أن هذه الأخيرة أصبحت مطالبة بالتحلي بالمسؤولية البيئية أو ما يعرف بـ:"المسؤولية الإجتماعية للشركات " ، وذلك بالسعي نحو التوفيق بين الأهداف الإقتصادية للمنظمة والمتطلبات البيئية والإجتماعية .

_ تعريف المسؤولية الإجتماعية : تعرفها المفوضية الأوروبية بأنها :"عملية توحيد الإعتبارات والإهتمامات البيئية والإجتماعية لمنظمات الأعمال مع أنشطتها وعملياتها وفعاليتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي[3] .

---

[1]. أحمد علي حجازي ، **منظمات المجتمع المدني والتنمية** . القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع ،2013 ، ص ص. 152، 153 .

[2] . مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ،" القرار 02 ، المتعلق بخطة تنفيذ القرار ، جوهانسبرغ ،"2002 ، نقلا من :
http://www.un.org/ar/events/motherearthday/pdf/JohannesburgPlan.pdf

تم تصفح الموقع يوم : 2014/05/16

[3] .ياسر شاهين ، "البعد البيئي للمسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني ". (جامعة فلسطين)، ص 6 ، نقلا من :
http://www.wafainfo.ps/pdf/B5.pdf تم تصفح الموقع يوم 2014/05/19
على الساعة : 19:22

إذ تقع على السياسة الحكومية والأفراد مسؤولية جودة ونوعية البيئة في مراعاة سلامة التوجيه للإستثمار البيئي ودفع السياسات الإقتصادية بإتجاه تحقيق التوازن في العائد بين المشروع الإقتصادي وحماية البيئة[1]. ويعتبر دور المجتمع المدني كرقيب ومشارك رئيس في تفعيل مبادئ المسؤولية الإجتماعية للمشروع الإقتصادي ، فلا قدرة للحكومات على ضبط قواعد التنمية المستدامة إلا بزيادة الوعي بالبيئة ومخاطر التلوث لدى مختلف فئات المجتمع .

وحتى تأتي المسؤولية الإجتماعية للمشروع الإقتصادي ثمارها وجب إعتماد وترسيخ مفهوم الأثر التراكمي للتلوث إستنادا على مفهوم العدالة البيئية بين مختلف المواقع العمرانية على مستوى الدولة ، أي لايجب الإعتماد على قياس الأثر البيئي للمشروع الإقتصادي منفردا ، وإنما يجب النظر إلى الأثر التراكمي للتلوث نتيجة زيادة حجم المخلفات الغازية والسائلة والصلبة للمشروع ، داخل المحيط الحيوي وأثر ذلك على صحة الإنسان والبيئة في المستقبل .

أما من ناحية تأصيل مفهوم العدالة البيئية فقد ظهر حديثا بالولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الثمانينات من القرن العشرين ، حينما لاحظت منظمات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة أن مصافي ومعامل البترول وغيرها من المنشآت الصناعية ذات المخلفات البيئية الخطرة على صحة الإنسان ، قد تمركزت في المناطق الفقيرة التي يسكنها أغلبية ساحقة من الأفارقة الأمريكيين مما أدى إلى إنتشار الإصابة بالأمراض المزمنة (التدرن الرئوي ، الربو) ، وسط أفراد الأحياء الفقيرة ، والسبب في ذلك كان قياس الأثر البيئي يعتمد على مبدأ الأثر الفردي للمشروع " حجم التلوث الناتج عن المشروع الإقتصادي منفردا " دون ملاحظة الأثر التراكمي للتلوث في البيئة المحيطة ، كما يعود ذلك إلى نقص في التشريع البيئي الأمريكي .

[1]. حمدي هاشم،" البيئة والمسؤولية الإجتماعية للمشروع الإقتصادي "، نقلا من:
www.p-training-c.com/articles/social-responsability.pdf-

تم تصفح الموقع يوم : 2014/05/17 على الساعة : 09:51

وقد إهتمت جمعيات البيئة في أمريكا بهذه القضية مما دفع إدارة الرئيس كلينتون (1994) إلى إصدار تشريع لترسيخ مبدأ العدالة البيئية في المناطق والسكان دون تمييز[1].

[1]. هاشم ، **المرجع السابق الذكر** .

الخلاصة

يرتبط تحقيق التنمية بالتمكين ؛أي تطوير قدرات المواطنين والحرية والعدالة في التوزيع الذي يشمل الإمكانات والفرص المتاحة ، والتعاون والأمن الشخصي المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات ، وأخيرا الإستدامة التي تضمن متطلبات الجيل الحالي دون التأثير على مستقبل الأجيال القادمة .

و شهدت الساحة الدولية ظهور تشريع متدرج حول التنمية المستدامة هذا على المستوى الدولي ، أما على المستوى الوطني والداخلي نجد أن للفواعل غير الحكومية كمؤسسات المجتمع المدني دور في التنمية المستدامة ، ذلك من خلال وضع التنمية المستدامة أولى أولوياتها وكذا إتجاه نشاطات مؤسسات المجتمع المدني نحو الحفاظ على المنظومة البيئية وتحسين نوعية الحياة والتضامن والإنصاف والعدالة بين الأجيال .

فمدلول المجتمع المدني والتنمية المستدامة يظهر من خلال الإرتباط والتأثير المتبادل بين المجتمع المدني كمتغير تابع وكأحد الميكانيزمات الأساسية ، والتنمية المستدامة كعملية وكمتغير مستقل ، وتظهر أهمية الدراسة أيضا في إبراز دور المجتمع المدني من خلال نشاط مؤسساته في التنمية المستدامة.

وسيتم في الفصل الموالي دراسة هذا الدور من كل جوانبه ومجالاته ، وبما أن الجزائر كغيرها من الدول الأخري تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة ، سيتم عرض حالة مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التنمية المستدامة فيها .

الفصل الثاني:

تنظيم المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة

لقد شهد العمل الإجتماعي التطوعي في الجزائر عدة تغيرات وتطورات في الأدوار والمفهوم والمرتكزات ، وذلك بفعل التغيرات التي تحدث في الإحتياجات الإجتماعية ، إلا أن المهم في هذا السياق هي التطورات التي حدثت في غايات وأهداف العمل الإجتماعي ، فبعد أن كان الهدف هو تقديم الرعاية والإعانة للمجتمع أصبح الهدف الآن يكمن في إحداث التنمية في المجتمع ، إذ يتوقف نجاح تحقيق الهدف على صدق وجديّة العمل الإجتماعي وعلى رغبة المجتمع في إحداث التغيير وتحقيق التنمية ، وبذلك يعد المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الإجتماعي والتنمية بمختلف جوانبها .

المبحث الأول : المجتمع المدني في الجزائر

إن ولادة المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة كان نتيجة طبيعية تمخضت من رحم المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية التي عاشتها وخبرتها الجزائر ، فحركة مؤسسات المجتمع المدني قد تأثرت بمختلف الأنظمة السياسية المتعاقبة ، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ظاهرة المجتمع المدني الجزائري في سياقه التاريخي وذكر أهم تنظيماته ، وإدراك مدى فاعليته والتحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق أهدافه .

أولا: البوادر الأولى للمجتمع المدني في الجزائر

شهد المجتمع المدني في الجزائر تطورات عديدة ، مما أدى إلى إختلاف وتباين وجهات النظر حوله ، فهناك من يتبنى الطرح القائل بأن المجتمع المدني ظهر قبل 1989 وطرح آخر يرى بأن المجتمع المدني ظهر فعليا بعد دستور 1989 والمراحل السابقة مجرد إرهاصات ومحاولات ، وفريق آخر يقول أن المجتمع المدني كان موجود منذ فترة الحكم العثماني وفترة الإستعمار الفرنسي .

وسيتم في هذا الطرح محاولة إحتواء كل وجهات النظر من خلال تقسيم تطور المجتمع المدني في الجزائر إلى ثلاث مراحل تتمثل في فترة الإستعمار وتليها فترة ما بعد الإستعمار أي مرحلة الأحادية الحزبية وتليها التعددية بعد دستور 1989 .

1_ مرحلة الإستعمار :

تبلور الإطار القانوني للجمعيات في الجزائر مع صدور القانون الفرنسي عام 1901 ليحدد كيفية إنشاء الجمعيات وتسييرها ، ولقد نشطت حركة إنشاء الجمعيات في الجزائر إبان فترة الإستعمار وساهمت بفعالية في بناء الشخصية الوطنية والمحافظة على مقوماتها ، ومن بينها جمعية العلماء المسلمين التي أنشأت في 05 ماي 1931 ردا على إحتفالات فرنسا بمرور قرن على إحتلال الجزائر[1] . ورغم تشديد الأستعمار على كل أشكال التنظيم الإجتماعي والسياسي التي تقف عائقا أمام تحقيق مصالحه ، إلا أن جمعية العلماء المسلمين إستطاعت تحقيق مكاسب كبيرة ، حيث أنها أيقظت الشعب الجزائري من غفوته ودعت إلى العمل بالقرءان والسنة والحفاظ على مقومات الشعب (الدين ، اللغة ، الوطن) ، بالإضافة إلى المساهمة التي قدمها حزب الشعب الجزائري والكشافة الإسلامية في إرساء مقومات الشخصية الوطنية وتدعيم أسس الدولة الجزائرية ، وإبان الثورة التحريرية تحولت معظم هذه الجمعيات إلى سند سياسي وأيديولوجي لجبهة التحرير ، بإعتبارها منظمة ثورية تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي السابق والتحول إلى الكفاح المسلح والحصول على الإستقلال وإسترجاع السيادة الوطنية .[2]

2/ مرحلة الأحادية :

تتجسد الأحادية في حكم الدولة من طرف حزب واحد (جبهة التحرير الوطني) وسيطرتها على كل النشاطات ، والمبرر في ذلك يكمن في ضرورة توحيد الدولة ،

[1] . وناس يحي ،**المجتمع المدني وحماية البيئة - دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات -** . الجزائر : دارالغرب للنشر والتوزيع، 2004 ، ص ص. 15- 17 .

[2] . صالح فيلالي ، **إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية "في الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية "** . ط2 ؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص .33 .

والحفاظ على تماسكها والقيام ببرامج التنمية التي تستند إلى النهج الإشتراكي ، كما تميزت هذه المرحلة بإصدار مجموعة من النصوص التشريعية وقوانين أرست البرامج الإشتراكية للدولة أهمها :

_ برنامج طرابلس في سنة 1962 الذي شكل النص المرجعي الأول للثورة الإشتراكية ، فلم يهتم بالنشاط المدني [1].

_ ميثاق الجزائر 196 كسابقه أهمل المجتمع المدني وجاء مكملا للنظام السياسي [2].

بعد هذه البرامج جاء الأمر 79/71 الذي يقضي بأن الجمعية تمثل خطرا على التماسك الوطني لما تبديه من منافسة للدولة بإعتبارها الممثل الوحيد لكل الجمعيات ، كما كرس المرسومين المعدلين للأمر 79/71 مبدأ تغييب إنشاء الجمعيات . [3]

ومنه فقد تم إعتبار قيام منظمات المجتمع المدني دون مراقبة وفي إطار خارج إطار الحزب مهددة لسلامة النظام السياسي وتوجهه الإشتراكي .

3/ مرحلة التعددية :

شهدت هذه المرحلة تحولات كثيرة ، وذلك بسبب الإصلاحات الواسعة التي بدأت بإعلان التعددية السياسية في دستور 1989، وبحسب الدراسات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني سيتم دراسة تطوره وفقا لثلاثة نصوص قانونية هي :

_ دستور 1989 ، وقانون 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات ودستور 1996 ، ثم دستور 06/12 .

[1] . عبد العالي دبلة ،**الدولة الجزائرية الحديثة الإقتصاد والمجتمع والسياسة** . القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ،2004 ، ص ص .78، 79

[2] . حميد خروف . "سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية "، **مجلة الفكر السياسي** ،العدد 17 : 2002 ، ص . 195 .

[3] . يحي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص .20

1.3 دستور 1989

أقر دستور 1989 بالتعددية السياسية والجمعوية وفتح المجال لحرية التعبير ، حيث نصت المادة 39 منه على "حرية التعبير وإنشاء الجمعيات مضمونة للمواطن ."[1]، كما جاءت المادتين [40-53] لتفسير ذلك من خلال إقرار حق الممارسة النقابية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وإطلاق العمل التطوعي من خلال الجمعيات .[2]

ساهم دستور 1989 بهذه النصوص وضع بعض الإصلاحات السياسية والتعديلات القانونية أهمها ؛ حرية الرأي والتعبير ،التجمع، التنظيم والمشاركة وإستقلال التنظيمات المدنية عن سلطة الحزب .

2.3 قانون 31/90 الخاص بالجمعيات :

تطرق هذا القانون إلى الجمعيات بالتفصيل انطلاقا من تأسيسها، إذ حدد الإجراءات القانونية لتأسيس الجمعيات، وكذا حجم الرقابة والعقوبات.

وقدم هذا القانون تغييرات بما يوافق دستور 1989 حيث جسد الحق في تكوين الجمعيات من طرف المواطنين بشكل مشروط ، وحدد الإجراءات القانونية لتأسيسها، فبمجرد صدوره شهدت الساحة تكوين العديد من الجمعيات، ولم يكن هذا القانون الوحيد الذي شكل منطلقا لنشاط المجتمع المدني بل هناك قواعد أخرى أهمها:

- قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 والذي تم تعديله في 1997.

[1] . محمود بوسنة ." الحركة الجمعوية في الجزائر : نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية " ، **مجلة العلوم الإنسانية** , العدد17 : 2002 ، ص .134 .

[2] . محمد بوضياف ، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر** . سطيف : دار المجد للنشر والتوزيع ، 2010 ،ص ص .48. 49 .

- قانون الإعلام المعتمد في 1990 الذي فسح مجالا لبروز الصحافة المستقلة. [1]

3.3 دستور 1996 :

كرست المادة 43 من دستور 1996 صراحة الحق الدستوري في إنشاء الجمعيات إذ نصّت على:«حق إنشاء الجمعيات مضمون تشجيع الدولة لازدهار الحركة الجمعوية ويحدد القانون شروط إنشاء الجمعيات.» [2]

إلا أن المجتمع المدني في هذه المرحلة كان يعاني من عراقيل ومشاكل أدّت إلى عدم فعّاليته من بينها:

- العراقيل البيروقراطية التي تثقل التنظيمات في مرحلة التأسيس.
- غياب الموارد المالية والمادية.
- غياب الوعي التطوعي والإيمان بقدرات العمل الجمعوي.

ساهمت مختلف هذه النصوص الدستورية في بلورة منظمات المجتمع المدني في الجزائر وقيامها بمجموعة من الوظائف والنشاطات .

4.3 قانون 06/12 المتعلق الجمعيات

تعتبر هذه القوانين (قانون 31/90 و 06/12) السند الأساسي لقيام الجمعيات إلا أنها تبقى مقيدة لها بعدة نصوص خاصة المتعلقة بتأسيسها، فالقانون الجديد (06/12) لا يضمن حقوق الجمعيات الجزائرية كما تنص على ذلك الصكوك الدولية التي صادقت عليها الجزائر، فوفقا للقانون (06/12) يمكن للسلطات أن ترفض تسجيل الجمعيات التي تعتبر أن أهدافها تتعارض مع النظام العام و الآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها (المادة 39). كما منحت حسب هذا القانون الامتيازات للحكومة لإلغاء تشكيل الجمعية في حال ربحت الجمعية الدعوى

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 90_31 المؤرخ في 04ديسمبر 1990 الذي يتعلق بالجمعيات ،(الجريدة الرسمية ، العدد 53 : الصادرة بتاريخ 18 جمادى الأول 1411 الموافق ل05 ديسمبر 1990).
[2]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1996.

في المحاكم(المادة10)، وهذا ما يتيح للحكومة الوسائل اللازمة للسيطرة على جميع الحقول الجمعوية[1].

ثانيا: أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر

أصبح عدد جمعيات ومنظمات المجتمع المدني حاليا 1005 جمعية ومنظمة وطنية و88700 جمعية محلية، وهذا بحسب إعلان وزير الداخلية الجزائري، عند تقديمه مشروع تعديل قانون الجمعيات أمام البرلمان يوم 28 نوفمبر2011.[2]
ومن بين أهم تنظيمات المجتمع المدني الجزائري ما يلي:

1- النقابات العمالية:

_ الإتحاد العام للعمال الجزائريين: تأسست عام 1950.
_ النقابة الإسلامية للعمل: تأسست عام 1990.
_ اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر: أسسها الإتحاد العام للعمال الجزائريين سنة1992.

_ الإتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين: المستقل عن جبهة التحرير الوطني عام 1988.[3]

2- جمعيات حقوق الإنسان[4]:

_الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: تأسست سنة 1985.
_ الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: تأسست في سنة1987.
_ المرصد الوطني لحقوق الإنسان.

---

[1]. القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات ، تقرير الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ، أفريل 2012 ، ص ص. 63. 64 .
[2].مرزود حسين ,"تأثير الفساد وإنعكاساته على قوة الشارع وحركات المجتمع المدني وعلى سيناريوهات التغيير السياسي في الجزائر " .(ورقة بحث قدمت خلال أعمال الملتقى الوطني الثالث حول :دور المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر ،2012)، ص . 224 .
[3]. عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي ، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر ".(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 10-11 ديسمبر 2004)،ص. 96 .
[4]. بوضياف ،**المرجع السابق الذكر** ، ص ص.84، 85.

3- التنظيمات النسوية: توجد من بين التنظيمات النسوية :

جمعية صيحة النساء، التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات،الجمعيات الخيرية النسائية، النوادي النسائية[1].

4- الجمعيات الثقافية: أهمها:

الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية والحركة العربية الجزائرية، وفي مقابل هذه الجمعيات هناك الحركة الثقافية البربرية من أجل إعادة الاعتبار للثقافة الأمازيغية والهوية البربرية للشعب الجزائري[2].

5- الجمعيات التطوعية:

_ المنظمة الوطنية للمجاهدين: تأسست سنة 1963.

_ التنسيقية الوطنية لأنباء الشهداء.

_ إتحاد أبناء المجاهدين بالإضافة إلى الكشافة الإسلامية[3].

ثالثا: تحديات المجتمع المدني في الجزائر:

هناك العديد من التحديات التي تعترض المجتمع المدني في الجزائر ومن بينها نجد:

1- العوائق القانونية :

القوانين المنظمة لحركة المجتمع المدني تعكس ما يتمتع به من دور في جميع المجالات و كلما اتسمت التشريعات بتوفير الحريات الأساسية لتنظيمات المجتمع المدني كلما انعكس ذلك إيجابيا على أدوار هذه المنظمات في عملية التأثير على السياسات والعكس صحيح.

[1]. عزيزة ضميري ،"الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر ". (رسالة ماجستيرغير منشورة ،جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2008) ص136 .

[2]. بوضياف ، **المرجع السابق الذكر** ، ص .88 .

[3]. **نفس المرجع** ، ص ص. 86، 87.

فرغم صدور قانون الجمعيات 31/90 وإعطاءه هامش من الحرية لتنظيمات المجتمع المدني إلا أنه اهتم بالجوانب الشكلية دون الكيفية للمجتمع المدني، فقد وضع العديد من القيود التي تؤثر على نشاط مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها التصريح المسبق بتشكيل الجمعيات بالإضافة إلى تعدد الجهات الوصية على هذه المؤسسات، فهذا القانون (31/90) يعطي الإدارة الحق لوحدها في قبول تأسيس الجمعيات من عدمه الأمر الذي يجعل الجمعية غير المرغوب فيها حبيسة هذا الاعتراف القانوني، كما يلاحظ وجود قيود كثيرة،فيما يخص تمويل هذه المؤسسات ولا تعطي أية تسهيلات للحصول على الأموال ، وهذا مايجعل منظمات المجتمع المدني مقيدة بما تمنّ به عليها الدولة[1] .

2- العوائق السياسية:

يتمثل أهم عائق سياسي في غياب الديمقراطية فهي تشكل القاعدة الأساسية لأي ممارسة سليمة، لأنه في ظل الديمقراطية يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية، وبالتالي يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر، ففي جوهر الديمقراطية نجد التعدد السياسي وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية، واحترام مبدأ تناوب السلطة والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم ولهذا فالأنظمة الديمقراطية يمكن أن تساعد بشكل فعال في تكوين مؤسسات المجتمع المدني على عكس الأنظمة التسلطية الأخرى التي تهمش مؤسسات المجتمع المدني أين لا يمكن للأفراد إقامة مؤسساتهم الخاصة في تنظيمات نقابية أو ثقافية[2].

3- العوائق الاجتماعية والثقافية:

إذ يذهب الباحثين والمحللين في هذا الشأن إلى اعتبار البنية الثقافية السائدة في الجزائر من الأسباب المعيقة للمجتمع المدني، ولعل أهم ما يميز

[1] .الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون 31/90 الصادر في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات ،المادة 30 .
[2] .العياش عنصر ،"سوسيولوجيا الأزمنة الراهنة في الجزائر "، **المستقبل العربي** ، العدد 191 : 1995، ص ص .85- 88.

هذا الجانب من الأزمة الثقافية هو الاختلال الذي يحدث على مستوى القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره[1]، على اعتباره مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي خاضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات ويظهر ذلك الاختلال في غياب إطار مرجعي يمثل القاعدة الأساسية لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات وفي الوقت ذاته معيار التقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية، وتتجلى هذه القضايا أكثر من خلال الممارسة في «تدهور قيم العمل والأداء والفاعلية والكفاءة ...الخ» وهي الدعائم الأساسية لقيام مجتمع مدني فعّال.

وانطلاقا من هذه التحديات يمكن استنتاج المعوّقات التي تحول دون فعالية المجتمع المدني في الجزائر كالتالي:

_ انتشار العمل الفردي وغياب روح الفريق داخل منظمات المجتمع المدني، كذلك التمييز من قبل الدولة بين جمعية وأخرى تنعكس على دور الجمعيات و السماح لها بمشاركتها في اتخاذ المواقف السياسية والإجتماعية والإنمائية للدولة .

_ عدم ظهور دور المجتمع المدني بشكل مستقل عن الدول.

_ طبيعة برامج عمل هذه المنظمات نفسها والذي يعتمد أسلوبا مؤقتا لا ينسجم مع المفاهيم الجديدة في إعطاء الأولوية للعامل البشري وتوسيع قاعدة المشاركة[2].

_ العلاقات بن الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ليست شفافة بالقدر الكافي كما لا تتوفر بما فيه الكفاية على الثقة المطلوبة والمتبادلة[3].

---

[1]. **نفس المرجع** ،ص .88 .

[2]. كامل مهنا ،"تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية ".(ورقة بحث في الملتقى الدولي حول :دور المجتمع المدني في القمة الإقتصادية والتنموية والإجتماعية ، القاهرة ، مصر ، 13.12 مارس 2008)، ص. 76 .

[3]. عبد الناصر جابي ."العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر - واقع وآفاق- "، **مجلة الفكر** ،العدد 15: 2007 ، ص 135.

رابعا: فاعلية المجتمع المدني في الجزائر:

يمكن أن نستنتج مما سبق أن المجتمع المدني في الجزائر يعاني من عدم الفعّالية وذلك حسب المؤشرات التالية:

- فمن حيث معيار التكيف: نجد أن الحركة الجمعوية في الجزائر عرفت جمودا منذ بدايتها، حيث توصف الجمعيات في الجزائر بأنها مرحلية نظرا للعراقيل التي تواجهها.

– ومن حيث معيار الاستقلالية: توصف الجمعيات في الجزائر بأنها ليست مستقلة، وذلك بسبب تبعيتها للجهة المموّلة ، سواء الدولة أو الأحزاب.

– من حيث معيارالتعقد: تعد الحركة الجمعوية في الجزائر حديثة التجربة فبعضها لا يعرف بنية تنظيمية متعددة المستويات[1].

– من حيث معيار التجانس: تشهد الجمعيات في الجزائر صراعات داخلية وانقسامات ناتجة عن غياب التنسيق بين القيادة ورؤساء الجمعيات.

وانطلاقا من هذه المعايير يمكن وضع عدة آليات لتفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر منها:

1- الجانب السياسي والقانوني:

_ من خلال إطلاق الحريات المدنية والسياسية كحرية التعبير واحترام حق حرية التجمع السلمي وحق تكوين الجمعيات وغيرها.

_ إزالة العوائق التي تقف أمام نمو وتطور المجتمع المدني كقوانين الطوارئ وتلك التي تعيق تأسيس منظمات المجتمع المدني[2].

_ بالإضافة إلى إيجاد دساتير تقر بالتعددية السياسية وتتضمن ممارسة قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

---

[1]. ويفي خيرة ،،"دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر ". (ورقة بحث قدمت خلال أعمال الملتقى الوطني الثالث حول :دور المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر ،2012) ، ص .271 .

[2]. **نفس المرجع**،ص. 272.

_ ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية عن الدولة.

2- الجانب الاقتصادي:

تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات التي يقدمها لها من جهة أخرى[1]. فقد أخذت الدول العربية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي مبدأ الانفتاح الاقتصادي و الخوصصة وتطبيق هذا التوجه وفق معايير علمية، سيدعم الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من خلال توفير مجال لحركيتها[2].

3- الجانب الثقافي والتنظيمي:

_ زيادة فاعلية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجمعوي وتوعية الأفراد.

_ تحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والاندماج فيه لتحقيق الحاجات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له.

_ كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية[3].

---

[1]. مرسي ،**المرجع السابق الذكر** ، ص. 18

[2]. صالح زياني ."واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي " ، **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية** ، العدد 9 : 2003 ، ص .82 .

[3]. مرسي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص. 19 .

المبحث الثاني : محددات التنمية المستدامة في الجزائر

قامت الجزائر بوضع عدة برامج وآليات لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها على المدى البعيد وضمان حياة مستدامة في ظل بيئة سليمة وهو ماسيتم التطرق إليه في هذا المبحث .

أولا : أساليب تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر

1/ السياسة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

تكمن جهود السياسة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال صياغة جملة من القوانين والتشريعات والمصادقة على الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة مثل المصادقة على بروتوكول كيوتو ،بالإضافة إلى إنشاء جملة من الهيئات الممولة والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة .

❖ القوانين والتشريعات

_ القانون 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها .

_ القانون 20/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتهيئة العمرانية في أطار التنمية المستدامة [1]

_ القانون 11/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة السياحية

_ القانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 الحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة

_ القانون 16/03 المؤرخ في 2003/10/25 المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا .

[1] .العايب عبد الرحمان وبقة الشريف ، "التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة إلى الوضع الراهن للجزائر ". (مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2008) ،ص. 17.

_ القانون 03/04 المؤرخ في 2004/07/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة .

_ القانون 09/04 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بالطاقات المتجددة في إطار التنميو المستدامة .

_ القانون 20/04 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

_ القانون 03/05 المؤرخ في 2005/02/06 المتعلق بحماية البذور والمشاتل النباتية في إطار التنمية المستدامة .

_ القانون 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بالمحروقات .

_ القانون 12/05 المؤرخ في 2005/08/04 المتعلق بالمياه .

_ القانون 15/06 المؤرخ في 2006/11/15 المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالإنقراض والمحافظة عليها .

_ القانون 02/07 المؤرخ في 2007/05/01 المتعلق بالمناجم في إطار التنمية المستدامة

_ القانون 05/07 المؤرخ في 2007/05/13 المتعلق بحماية المساحات الخضراء وتنميتها المستدامة [1].

أما الهيئات المعنية بالتنمية المستدامة في الجزائر فتوجد :

- المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج النظيف
- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة
- الوكالة الوطنية للنفايات
- المركز الوطني للتكوين في البيئة
- المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية
- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة

[1] . عجلان العياش ،" تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر – ".(مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2008)، ص. 10.

أما الجهات الممولة لهذه الهيئات أثناء قيامها لمشاريع وبرامج التنمية فتتمثل في :

1.1 صندوق البيئة ومكافحة التلوث

تم إنشاءه ضمن قانون المالية التكميلي في عام 2001من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار على مستوى الوطن ، وتشجيعها على تحسين أداءها البيئي والإقتصادي .

2.1 الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم

أنشأ بموجب قانون المالية سنة 1995 وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة التي تتعلق ب:

- الدراسات والبحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال تهيئة الإقليم والبيئة .
- مشاريع وعمليات إعادة الهيكلة للأنسجة العمرانية خصوصا في المناطق الساحلية .
- المشاريع الإقتصادية التي تستعمل التكنولوجيات النظيفة .

3.1 صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2002 ، وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومن أهم الأنشطة التي يقوم بتدعيمها وتمويلها :

- مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي .
- تطوير الإنتاج الحيواني في الأوساط السهبية[1] .

[1] . فروحات حدة ." إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر – "، **مجلة الباحث** ، عدد 07 : 2010)، ص ص .131، 132 .

ثانيا : مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

هناك العديد من المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة في الجزائر ،منها ما هو بيئي وإقتصادي وإجتماعي ، وتساعد هذه المؤشرات على رصد التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة ومن بين هذه المؤشرات ما يلي :

1/ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة (مؤشر الضغط) ، ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه .

إذ توضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي أنه قد شهد إرتفاعا من 5063 دولار عام 1999 إلى 6090 دولار عام 2001 ، غير أنه يبقى منخفضا مقارنة مع نسبة 7804 دولار على المستوى العالمي ، وإن شهدت الجزائر مؤخرا إرتفاعا في مؤشر الناتج الداخلي الخام الذي تبعه إرتفاع محسوس في نصيب الفرد منه ،إلا أن الواقع يبقى بعيدا عن الأرقام ،فدرجة الإختناق الإجتماعي بلغت ذروتها ،حتى وإن تمت مقارنة هذه النسبة بمثيلتها في تونس مثلا (2720 دولار سنة 2003) .

2/ نسبة إجمالي الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

تشير التقديرات إلى إرتفاع طفيف لهذا المؤشر خلال الخمس عشرة سنة الماضية من 21.9% عام 1990 إلى 29.8% عام 2003 ، حيث تعتبر الجزائر ثاني دولة عربية تحقق نسبة عالية من الإستثمار إلى الناتج المحلي بعد دولة قطر بـ 31.5% سنة 2003 ، وهذا من شأنه أن يكسب الجزائر مكانة رائدة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة[1] .

[1] . قادري ، **المرجع السابق الذكر** ، ص ص .182، 183 .

3/ مؤشر الفقر البشري

يقاس الفقر البشري في الدول فإذا كان متصاعدا يعني تدني الوضعية الإجتماعية ، وإذا كان منخفضا يعني تحسن مستوى المعيشة للسكان ، ويرتكز تحليله على الأبعاد التالية :

- طول العمر عند الولادة ويقاس بإحتمال الوفاة قبل 40 سنة .
- مستوى المعرفة وتقاس بمعدل الأمية لدى البالغين .
- نسبة إستقبال المياه الصالحة للشرب بالنسبة للخدمات الإقتصادية والصحية
- قياس نسبة الأطفال الأقل من 5سنوات الذين يعانون من نقص الوزن .

وقد بلغت قيم الفقر البشري بحسب المعطيات الوطنية 25.23% في عام 1995 ليتراجع إلى 16.6% في عام 2005 ، ثم ليرتفع بدرجة قليلة في 2006 ليبلغ 18.95 % مقارنة بسنة 1995 وهذا ما يفسر تراجع نسبة الفقر بنسبة 4% في المتوسط السنوي ،وهذه النتائج سمحت للجزائر بالحفاظ على المركز الأول من الدول السائرة في طريق النمو والتنمية البشرية[1] .

4/ الأراضي المصابة بالتصحر

يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد ، وتبلغ نسبة التصحر 68.1% من المساحة الإجمالية للجزائر ،وتقدر الدراسات أن التصحر الذي يمس المناطق شبه الصحراوية والسهبية يزحف بنسبة تقدر بـ 100 إلى 400 ملم في السنة ، وهذا ما يعكس المساحة الزراعية النافعة لكل فرد بحوالي 0.23 هكتار وذلك في سنة 1998 والتي ستصل إلى أقل من 0.15

[1] . سايح بوزيد ، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر – ". (مذكرة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ، 2013/2012)، ص ص .382، 383 .

هكتار للفرد الواحد في آفاق عام 2020 مما يشكل عقبة كبيرة وتحديا ثقيلا يستوجب تفعيل كل ما من شأنه أن يحد من الظاهرة .

5/ الثروة الغابية

يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية ، وقد شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 ، وذلك بسبب الإنتهاكات والتحديات والإستغلال التجاري الجائر والتحطيب والحرائق والأمراض . إذ كانت تقدر المساحة الإجمالية للغابات بأكثر من 2.975.000 هكتار ، وبلغت نسبة مساحة الأراض المغطاة بالغابات سنة 1990 بـ 0.8 % و0.9 % سنة 2000 وهي نسبة متدنية مقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة 20% من المساحة الإجمالية لكل بلد [1].

ثالثا : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

توجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر منها : ضعف معدل النمو الإقتصادي وتفاقم ظاهرتي البطالة والفقر بالإضافة إلى التلوث البيئي وهذا ماسيتم دراسته في الجزء الموالي

1/ ضعف معدل النمو الإقتصادي

رغم الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات الإقتصادي في نهاية الثمانينات إلا أن النمو الإقتصادي شهد معدلات سالبة ، فقد ساهم برنامج التعديل الهيكلي في تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية وتحسين معدلات النمو الإقتصادية ،بحيث سجل معدل 3.8 % سنة 1995 إلا أنه إنخفض في سنة 1996 إلى 3.3 % ثم إلى 1.2%

[1] . قادري ، **المرجع السابق الذكر** ، ص ص. 200 ،201 .

سنة 1998 ليعاود الإرتفاع إلى 4.6% سنة 1999 ،ورغم التحسن على مستوى النمو الإقتصادي إلا أن الملاحظ هو :

- تذبذب معدلات النمو نظرا لإرتباطها بتقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات وإرتباطها بالظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي ، كما أن المعدلات المحققة لا تكفي لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الإقتصاد الوطني [1].

إلا أنه بفضل الإصلاحات المتخذة خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001- 2004) تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو كما يتضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : معدل النمو الإقتصادي في الجزائر من 2001 إلى 2005 .

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الإقتصادي	2,1	4,1	6,8	5,2	5,1

المرجع : مراد ناصر التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر.

يتضح من خلال الجدول تحسن في النمو الإقتصادي لكن إذا تم حساب معدل النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات نجده لا يتعدى 3,9% من المتوسط مما يدل على أن القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة والخدمات لا تزال ضعيفة الأداء ولا تساهم بشكل كبير في النمو الإقتصادي مقارنة بقطاع النفط.

2/ تفاقم ظاهرة البطالة[2]

عرفت الجزائر إرتفاعا في ظاهرة البطالة خاصة منذ سنتي (2000-2001) ، إذ كانت تقدربحوالي 29% وبلغت نسبة 29,8% ، وفي عام 2002 أبحت نسبة البطالة

[1] . مراد ناصر . "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر "، **مجلة التواصل** ، العدد 26 : كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة ، 2010) ، ص ص ، 142، 143 .
[2]. قادري ، **المرجع السابق الذكر** ،ص. 231 .

تتراوح بين 22% و28 % ويعود ذلك إلى مخطط الإنعاش الإقتصادي حيث وفّر حوالي 457 ألف منصب شغل منها 49% مناصب دائمة أي ضعف المناصب التي وصلت إليها سنة 2001 (230) ، ومع ذلك تبقى ظاهرة البطالة من أصعب التحديات التي تواجهها كل السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ومن الملاحظ أن تباطؤ النمو الإقتصادي وتراجع معدلات التشغيل نتج عنها إرتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى عدم تحسن الإنتاجية الفردية ، وإنخفاض الأجور الحقيقية أثّرسلبا على دخل العاملين وحالتهم الإجتماعية وزيادة الفقر وإنخفاض مستوى المعيشة ، ما يجعل من مشكلة البطالة أكثر تعقيدا في المستقبل .

3/ التلوث البيئي

ويشمل تلوث الهواء والماء والغذاء ، وجاء في الأحكام العامة لقانون البيئة :"تلوث البيئة يعني أي تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت ، ويؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية."[1]

وإرتبطت مشكلة التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الإقتصادية والإجتماعية المنتهجة منذ الإستقلال حتى نهاية الثمانينات ، وتعود عوامله إلى :

_ إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية , فمنذ الإستقلال حتى الثمانينات إهتمت الدولة الجزائرية بالتنمية الإقتصادية ، ولم تدرج قضايا البيئة ضمن المخططات التنموية .

_ قيام صناعة تعتمد على الإستهلاك المكثف للطاقة ، فالجزائر تمتلك ثروة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي الأمرالذي أثّر في النمط الصناعي الذي يعتمد على الإستهلاك المكثف للطاقة .

[1] . محمد طالبي ومحمد ساحل ." أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة – عرض تجربة ألمانيا – " ، **مجلة الباحث**، العدد 06 : جامعة البليدة ، 2008)، ص .202 .

_ تدني مستويات جمع النفايات وتسييرها[1] .

4/ تدهور النظام البيئي للمياه العذبة

تمثل المياه العذبة أهم النظم الأيكولوجية ، إذ لا يمكن لأي من الكائنات ان تبقى على قيد الحياة بدون ماء ، والجزائر شهدت تغيرات ديمغرافية بإتجاه النمو الحضري ، ولا سيما فيما يتعلق بالعائلات ذات الدخل المنخفض بسبب النزوح من الريف إلى المدينة ، الأمر الذي أدى إلى تزايد الضغوط على إستخدامات المياه ، وزاد في تلويثها وتلويث مصادرها ، والمياه كسلعة نادرة وحيوية أضحت تشكل تحديا لا يمكن التغاضي عنه مستقبلا[2] .

5/ تراجع مؤشر الإستدامة البيئية

يقصد بالإستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغير ويلاحظ حسب الدراسات تراجع مؤشر الإستدامة البيئة في الجزائر من 49.4 % إلى 46% بين سنتي (2002 – 2004) ، أي إنتقال الجزائر من المرتبة 70 إلى المرتبة 96 عالميا ، وذلك يدل على تراجع مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر [3].

يمكن الإستنتاج مما سبق أن جهود الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة تبقى محدودة وغير كافية ، وذلك يعود إلى الصعوبات والتحديات التي تواجهها الجزائر في تكريس التنمية المستدامة كممارسة وعملية تجسد في الواقع المعيشي ، الأمر الذي أدى إلى بروز مؤسسات المجتمع المدني وقيامها بأدوار في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ، وهذا ماسيتم التطرق إليه في الجزء الموالي .

[1] . مراد , **المرجع السابق الذكر** ، ص .122 ،123 .
[2] . قادري ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 233 .
[3] . **نفس المرجع** ، ص ص. 237، 238.

المبحث الثالث : دور جمعيات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في الجزائر

ينحصر هذا الجزء في أهم جمعيات المجتمع المدني في الجزائر التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وهي كالتالي :

1/ دور الأسرة

تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة الاجيال التي تعي جيدا ماهية البيئة ومخاطرها على المجتمع وذلك عن طريق القدوة الموجودة لدى الوالدين في الإهتمام بالنظافة والإستخدام الرشيد لكل شئ حتى يتم التقليل أو الحد من الأخطار المحيطة بالبيئة حيث يكون الفرد قدوة لأهله .

2/ دور المؤسسات التعليمية

يعد دور المؤسسات التعليمية مكمل لدور الأسرة في الإرتقاء بسلوك الطفل في المدرسة ، حيث توجد إدارات للبيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي البيئي وكذا ، لابد أن تتضمن المناهج الدراسية برامج مستقلة حول البيئة وضرورة القيام بأنشطة تخدم البيئة [1].

3/ دور العمال والنقابات العمالية

من خلال تعريف العمال بأضرار الإستخدام السيء لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة والتي قد تسبب لهم الأمراض ، وهنا يكمن دور النقابات في المطالبة بضرورة الحصول على تكنولوجيات نظيفة وتحقيق المناخ الجيد للعمل .

[1] . إيمان بوشنقير ورقامي محمد ." دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة " ، **مجلة جيل حقوق الإنسان** ، العدد 02 ، 2013 ، ص .44.

4/ دور وسائل الإعلام

تؤثر وسائل الإعلام في إتجاهات الأفراد ومواقفهم بما ينعكس على سلوكاتهم إذ يكمن دور الإعلام في توجيه السلوك الفردي والجماعي نحو الحفاظ على البيئة من خلال وسائله السمعية أو البصرية ، ويتعامل الإعلام مع مشكلات البيئة بواسطة خلق الإحساس لدى المواطن بضرورة الإهتمام بها ، والمحافظة عليها عن طريق تقوية إهتمام الجماهير بقضايا البيئة ومشكلاتها[1] .

5/ دور المؤسسات الدينية

تلعب المؤسسات الدينية من المساجد وغيرها دورا كبيرا في توعية الناس من خلال الدروس والخطب الأسبوعية والندوات لإبراز مساوئ التلوث البيئي على الطبيعة[2] .

ومنه يمكن القول أن هناك دور كبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة ، حيث أدى التطور من مفهوم التنمية الإقتصادية غلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة والجانب الإقتصادي والإجتماعي من جهة أخرى ، أصبحت الحاجة إلى المجتمع المدني ومؤسساته لحل المشكلات والأزمات ولنشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع .

[1] . ياسين بوذراع ,"دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي البيئي لدى الطلبة الجامعيين ". (رسالة ماجستيرغير منشورة ,قسم علم الإجتماع ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010) ، ص .141 .

[2] . بوشنقير ، **المرجع السابق الذكر** , ص .45 .

خلاصة

تم التطرق في هذا الفصل إلى المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلا دور مؤسساته ، إذ تم الإستنتاج بأن المجتمع المدني يلعب عدة أدوار في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وتتجسد هذه الأدوار عن طريق إشراك مؤسساته في وضع خطط التنمية وخاصة تلك المؤسسات التي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في مجال حماية البيئة ، دون تجاوز دور الدولة في هذا السياق بإعتبارها الفاعل الأساسي في التنمية المستدامة من خلال التشريعات والقوانين التي تصدرها وكذا البرامج المسطرة في إطار تحقيق التنمية المستدامة ،ذلك أن إنفراد مؤسسات المجتمع المدني وحدها في أداء هذا الدور يعتبر من الصعوبة بما كان ومنه لا بد من تنسيق الجهود بين المجتمع المدني والدولة لمواجهة العراقيل التي تقف دون الوصول إلى تنمية مستدامة فعّالة .

الفصل الثالث :

جمعية مبادرة بيئة ودورها في التنمية المستدامة

رغم كل الجهود التي تبذلها السلطات العمومية والهيئات الوصية على البيئة إلا أنه عليها تبني الوجهة الصحيحة ، وذلك بفسح المجال لتدخلات ومساهمات أطراف أخرى كالمجتمع المدني ، ويمكن بلوغ الإهتمام أكثر بالوعي البيئي عن طريق إبراز دور الجمعيات البيئية للمجتمع المدني في التنمية المستدامة ، وسيتم في هذا الفصل التأكيد على مدى فعالية دور جمعيات المجتمع المدني في الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال القيام بدراسة نشاطات جمعياته "المجتمع المدني " في الجزائر ، والمتمثلة في جمعية مبادرة بيئة وكذلك التطرق إلى مظاهر التدهور البيئي في الجزائر .

المبحث الأول : التعريف بجمعية مبادرة بيئة :

_ التسمية : جمعية مبادرة بيئة (AIE)

_ المقر : جامعة الحاج لخضر – باتنة – معهد الوقاية والأمن الصناعي

_ تاريخ التأسيس : 30 جوان 1996 من طرف أساتذة والطلبة بالجامعة .

_ الإعتماد القانوني : الإعتماد رقم 84/96 [1].

جمعية مبادرة بيئة (AIE) " association initiative environnement ": هي جمعية علمية تقوم بنشاطات ذات الطابع العلمي وتوجه نداءات للأشخاص المعنيين بالبيئة بالمشاركة المباشرة أوغير المباشرة .

[1] . مجموعة وثائق خاصة بالجمعية .

1/ أهداف الجمعية :

تهدف الجمعية إلى مجموعة من الأهداف هي :

- تسعى إلى نشرالوعي البيئي داخل المحيط الجامعي للطلبة .
- برمجة اللقاءات لكل من له إهتمام بالبيئة ، وذلك بإعتبارها مكان لتبادل الأفكار الخاصة بالبيئة .
- تنظيم حملات التوعية قصد التحسيس بأهمية البيئة والمحافظة عليها .
- المحافظة على نظافة البيئة والعمل على زيادة المناطق الخضراء [1].
- تنظيم ملتقيات البحث والإكتشاف لتطوير طرق المحافظة على البيئة بحضور أساتذة متخصصين .

2/ الهيكل التنظيمي للجمعية:

تتألف جمعية مبادرة بيئة من قسمين كالتالي :

1.2 الأندية الخاصة بالبيئة

وهي ثلاث أندية موزعة على الشكل التالي :

أ_ نادي المياه .

ب_ نادي التنوع البيولوجي .

ج_ النادي الخاص بحماية البيئة .

أ_ أما نادي المياه فيقوم بعدة نشاطات المتعلقة بالتوعية بالبيئة وخاصة في مجال المياه بإعتبارها عنصر حيوي ومهم في تكوين المنظومة البيئية, والعمل على حماية عنصر المياه من التلوث .

[1] . نفس المرجع .

ب_ نادي التنوع البيولوجي : تهدف الجمعية من خلال هذا النادي إلى التعرف إلى كل أشكال التنوع البيولوجي والعمل على متابعة والمحافظة على موارد التراث البيولوجي المحلي وتطويره .

جـ _ النادي الخاص بحماية البيئة : ينشط هذا النادي في مجال التوعية البيئية خاصة من خلال التوعية والتحسيس في المجال البيئي وذلك بالدعوة إلى توفير مساحات خضراء على مستوى كل أحياء ولاية باتنة، كما تساهم كذلك في تفعيل الرؤية البيئية لدى المؤسسات العمومية الممثلة في الولاية والبلدية لتحفيزها على استراتيجيات جديدة لحماية البيئة من التلوث ، دون التغاضي عن الدور الكبير الذي يلعبه أعضاء الجمعية في توعية الأشخاص وبالأخص الطلبة بضرورة توافر جو بيئي سليم في الأوساط التي يعيشون فيها.

2.2 اللجان

تتشكل الجمعية من ثلاثة لجان وهي :

أ _ لجنة الإعلام : تساهم في إعلام الوسط الجامعي والوسط المحلي لولاية باتنة بأهمية المحافظة على البيئة ،التي تعد ذات أهمية لحياة الإنسان .

ب _ لجنة النشاط النسوي : منحت الجمعية (AIE) دورا للمرأة ، من خلال إنشاء لجنة نسوية هدفها التوعية بمدى ضرورة إشراك المرأة في النشاطات البيئية .

جـ _ لجنة الإنتاج والبحث في البيئة : هدف هذه اللجنة هو الإحاطة بكل الأبحاث والدراسات المتعلقة بالبيئة ، وكذا الإهتمام بالطلبة الراغبين في البحث في المجال البيئي ، وذلك بغية الإستفادة من النتائج البحثية للطلبة .

3/ أهم نشاطات الجمعية

تقوم الجمعية بعدة نشاطات وبرامج من خلال تنظيم أبواب مفتوحة لتوعية الطلبة الجامعيين بأهمية البيئة في حياتهم .

_ إقامة حملات تحسيسية سواء في الجامعة أو الإقامات الجامعية أو المدارس الإبتدائية أو المرافق العمومية " قيامها بحملة تحسيسية على مستوى الحظيرة الوطنية بلزمة ولاية باتنة ".

_ برمجة الخرجات العلمية بزيارة المناطق ذات التنوع البيولوجي ، وكذلك بعض المؤسسات الإقتصادية المحلية وتوعية المسؤولين بضرورة المحافظة على البيئة عند القيام بنشاطاتهم .

_ إحياء الإحتفالات الوطنية والدولية المعنية بالبيئة .

كما تقوم الجمعية بتنظيم ندوات وأيام دراسية وطنية للحفاظ على البيئة ونشر الوعي البيئي ، وسعيها الدخول في علاقات مع مؤسسات سواء كانت عمومية أو خاصة ، بهدف التوعية بضرورة حماية الوسط الطبيعي وتحمل المسؤولية الإجتماعية[1] .

4 / الجانب التمويلي للجمعية

هناك مجموعة من الهيئات المتعاقدة مع الجمعية والتي تقوم بتمويلها تتمثل في :

الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ، الهلال الأحمر الجزائري ، المديرية العامة للحماية المدنية ، وهذا على غرار ما تتلقاه الجمعية من أفراد المجتمع من هبات .

وتعد كل الجهات الممولة للجمعية شركاء معها في أداء مهامها بالإضافة إلى هذه المؤسسات نذكر من بين شركاء الجمعية :

معهد الوقاية والأمن الصناعي: وهو مؤسسة عمومية، تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ويعد معهد تدريب وتمرين القيادات المتخصصين في الوقاية الصناعية وظروف العمل، والمسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

[1] . وثائق خاصة بالجمعية .

يتكون هذا المعهد من ثلاثة أقسام : قسم الوقاية الصناعية، قسم الوقاية وظروف العمل وقسم البيئة.

يقوم هذا المعهد باستقبال الطلبة جزائريين وأجنبيين نظرا لأهمية الشعبة، كما يقوم هذا المعهد بعدة مجهودات مدعومة بالأبحاث العلمية من خلال :الأبحاث الأساسية والأبحاث المطبقة.

مخبر الدراسات والوقاية الصناعية : هو مخبر متواجد بمعهد الأمن والوقاية الصناعية ، تقام فيه الأبحاث الأساسية للمعهد، يرأسه مديري المعهد، ويعمل فيه ستة عشر أستاذا متحصلين على رتب دكتوراه

مديرية النشاطات الثقافية والرياضية لجامعة باتنة : هي مديرية تابعة للأمانة العامة للجامعة، مهمتها تنظيم نشاطات ثقافية ورياضية وعلمية لفائدة الطلبة بالتنسيق مع مختلف الشركاء المهتمين بهذا المجال ومنهم الجمعيات العلمية والثقافية والنوادي الرياضية.

الهلال الأحمر الجزائري : بوصفه جمعية وط نية هادفة إلى تقديم المساعدات في أوقات الكوارث الطبيعية والأزمات وفي وقت الحروب، ومن أهم انشغالاته كذلك التحفيز على تطوير النظام البيئي الجزائري من أجل ضمان بيئة سليمة للعيش، كما تقدم هذه الجمعية مساعدات مالية خاصة من أجل التسيير والحفاظ على التنوع البيئي.

أما من حيث تنسيق العلاقات بين الجمعية والمؤسسات والأجهزة الحكومية الأخرى وكذا مؤسسات القطاع الخاص ، فحسب تصريحات بعض أعضاء الجمعية ، فإن للجمعية (AIE) علاقة بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة ومديرية البيئة لولاية باتنة ومديرية الحظيرة الوطنية بلزمة الخاصة بالولاية ، مديرية الحماية المدنية ، مديرية التربية ن والمؤسسات الإستشفائية للولاية .

وكلها تعد مصدر تمويل للجمعية ، اما على المستوى الدولي للجمعية علاقة مع الجمعية الفرنسية لحماية البيئة ن حيث تقوم معها بإتصالات متواصلة بشأن القضايا المتعلقة بالبيئة[1].

المبحث الثاني : مساهمات الجمعية في مجال البيئة من أجل التنمية المستدامة

قبل التطرق إلى نشاطات ومساهمات الجمعية في مجال حماية البيئة ، سيتم في البداية التطرق إلى أهم مظاهر التدهور البيئي في الجزائر ؛ فوضعية البيئة فيها لاتختلف عن ما هي عليه في باقي دول العالم ، إذ توجد إلى جانب المشاكل البيئية ذات الطابع العالمي التي تهدد البيئة في الجزائر كظاهرة الإحتباس الحراري ، هناك مشاكل أخرى ذات طابع إقليمي طغى عليها مايعرف بالتلوث .

أولا :تعريف التلوث :

التلوث لغة: مأخوذ من اللوث ومعناه التلطيخ[2].

ويعني أيضا فساد الشيء وتغير خواصه، وهو المعنى اللغوي الأقرب إلى التلوث الحالي .

التلوث إصطلاحا:

حدد مؤتمر إستكهولم المقصود بالتلوث على أنه :"تدخل الأنشطة الإنسانية في موارد وطاقات البيئة بحيث تعرض تلك الموارد والطاقات صحة الإنسان أو رفاهيته أو المصادر الطبيعية للخطر أو تجعلها في وضع يحتمل معه تعرضها للخطر بشكل مباشر أو غير مباشر ".

[1] . وثائق خاصة بالجمعية .
[2] . قاموس المنجد العربي ، عربي- عربي . بيروت : دارالمشرق 1998 ، ص. 281 .

ويعد مفهوم إستكهولم للتلوث مفهوم شامل حيث تعرض للأثر والمسبب معا .

وهناك من يعرف التلوث كما يلي :" التلوث هو تلك الأضرار التي تلحق بالنظام البيئي وتنقص من قدرته على توفير حياة صحية من الناحية البدنية والنفسية والإجتماعية والأخلاقية للإنسان . تلك الأضرار عادة ما تنتج عن سلوك الإنسان في سعيه لإشباع حاجاته بأقل جهد ممكن ."[1]

ويوضح العالم البيئي ماركوند التلوث من خلال تعريفه وهو :" يتواجد التلوث فقط عندما يتحقق الإتلاف ، سواء كان ذلك الإتلاف خاص بالإنسان أو الحيوان ، أو يأي مظهر من مظاهر البيئة ".[2]

تعريف المشرع الجزائري لتلوث :

حسب القانون الجزائري رقم 10/03 المؤرخ في 19 جمادى الأول الموافق 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، فإن التلوث يعني : " كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والجو والهواء والماء والأرض والممتلكات الجماعية أو الفردية "[3].

من خلال مجمل التعاريف يمكن القول أن :

- التلوث شكل من أشكال التدهور البيئي
- يحدث التلوث بتوفر شروط منها :
- التغير في كمية المادة أو الطاقة يجعلها ملوثة.
- يحقق أضرار على الإنسان والحيران والنبات .
- السبب الرئيسي للتلوث هو الأنشطة البشرية .

[1] .حمزة بالي وموساوي عمر . " إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة " ، (مداخلة قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والموارد الإستخدامية المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، 08/07أفريل 2008 ، سطيف ، الجزائر ،ص .03 .

[2] .محمد علي سيد أمبابي ، **الإقتصاد والبيئة :مدخل بيئي** . المكتبية الأكاديمية ، ص 69. .

[3] . فؤاد حجري ، **الأمن والبيئة** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ص. 297 .

- يتفاوت تأثير الملوثات على توفير بيئة ملائمة للإنسان تحقق له الرفاهية .
- الملوثات هي إما مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو طاقة أو حرارة وتشترك في كونها زائدة عن حاجة الأنظمة البيئية الداعمة للإنسان .

ومن بين أنواع هذا الأخير (التلوث) نجد :

1 _ أنواع التلوث حسب مصدره :

يمكن تقسيم التلوث حسب مصدره إلى نوعين[1] :

أ _ التلوث الطبيعي : مصدره الظواهر الطبيعية التي تحدث من حين لآخر دون تدخل جانب الإنسان كالملوثات المنبعثة من البراكين والزلازل ، كما تساهم بعض الظواهر المناخية كالرياح والأمطار في إحداث بعض صور التلوث البيئي إلا أن هذه الظواهر رغم ما تحمله من تهديد للتوازن البيئي ، فإنها لاتكون محل للتنظيم القانوني لحماية البيئة .

ب_ التلوث الصناعي : ينتج من فعل الإنسان أثناء ممارسته لنشاطات حياته المختلفة ، ويصدر من أنشطة الإنسان الصناعية والزراعية و الخدماتية والترفيهية وغيرها .

2 _ التلوث من حيث أثاره على البيئة

ينقسم التلوث من حيث أثاره على البيئة ومن حيث خطورته على الإنسان إلى ثلاثة أنواع :

أ _ التلوث المعقول : هو درجة محددة من درجات التلوث لا تكاد تخلو منه منطقة من مناطق العالم ، ولا ينتج عنه مشاكل خطيرة على البيئة أو الإنسان ويشمل الأكياس والمعلبات وغير ذلك من المواد غير القابلة للتحليل .

[1] . منصور مجاجي . " المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي " ، **مجلة المفكر** ،العدد الخامس : (د ذ س)، ص. 106 .

ب _ التلوث الخطير : يمثل مرحلة متقدمة تتعدى فيها كمية ونوعية الملوثات خط الأمان البيئي وتبدأ في التأثير السلبي على العناصر البيئية الطبيعية أو البشرية ، ويبرز هذا الشكل من التلوث في الدول الصناعية حيث الإستخدام المكثف لمصادر الطاقة .

جـ_التلوث المدمر : يعد من أخطر أنواع التلوث حيث تتعدى فيه الملوثات الحد الخطير وفيه ينهار النظام الأيكولوجي ويصبح غير قادر على العطاء نظرا لإختلال التوازن البيئي بشكل جذري ، وينتج من إقامة المعامل والمباني بطريقة عشوائية وسط الأراضي الزراعية أو الغابية دون تخطيط عمراني دقيق .

3 _ التلوث حسب نوع البيئة التي يحدث فيها [1]

أ _ التلوث الهوائي : حسب تعريف المشرع الجزائري في القانون 10/03 التعلق بحماية البيئة من أجل التنمية المستدامة فإن التلوث الهوائي يمثل:" إدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب إنبعاثات غازات أو دخان أو جزيئات سائلة أو صلبة من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي ." ويشمل أيضا : الإضرار بالمواد البيولوجية والأنظمة البيئية ، الإضرار بالإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعة الغذائية .

ب _ التلوث المائي : إن تلوث المياه يعني وجود أي نوع من أنواع الملوثات بنسبة تؤثر على صلاحية الماء وتجعله غير مناسب للإستعمال ، وبنشأ هذا التلوث نتيجة لطرح كميات هائلة من نفايات التجمعات الحضرية ونفايات المصانع والمعامل ومحطات توليد الطاقة .

[1] . مجاجي ، **نفس المرجع** ، ص 107

وتم تعريف التلوث المائي في القانون الجزائري 10/03 بأنه :" إدخال أية مادة في الوسط المائي من شأنها أن تغير الخصائص الفزيائية أو الكميائية أو البيولوجية للماء ، وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان والحيوان والنبات ."

جـ _ تلوث التربة وهو إدخال أجزاء في التربة ، ومصادر تلوث التربة عديدة ومتنوعة ، وإن كانت النفايات والمواد السامة من أهمها لما لها من تأثير على الصحة العامة وعى الإقتصاد الوطني ،

أما من ناحية مظاهر التلوث تتمثل في [1]:

أ_ النمو الديمغرافي : حيث يعتبر التزايد السكاني المنبع الأصلي للتلوث لأنه يساهم في تدهور الخدمات والمرافق الأساسية وله تأثير كبير على الموارد الطبيعية المحدودة من خلال المخلفات وتلوث المياه ، ومن مظاهر الثقل السكاني الذي عرفته الجزائر :

- الإعمار ومعظمه ساحلي بنسبة 3/2 من إجمالي السكان .
- التوسع على حساب المساحات الخضراء .

بالإضافة إلى أن تزايد السكان يتسبب في تلويث الهواء بأخطر الغازات نتيجة حركة المرور الكثيفة .

ب _ إنتشار النفايات الصلبة : صاحب التطور في ميدان التصنيع والنمط المعيشي والإستهلاك المتزايد في إنتاج النفايات من حيث الكم والنوع ، فالوحدات الصناعية تعاني من مشكلة كيفية التخلص من النفايات الصناعية الخطيرة وبالتالي إحتمال حدوث تلوث بيولوجي بإنتشار الجراثيم المسببة للأمراض .

جـ _ تدهور الأراضي الزراعية : أدى الإصلاح الزراعي الذي إتبعته الجزائر منذ 1962 إلى تمكين المزارع الجزائري من الإستفادة من البرامج الزراعية السنوية

[1] . شراف براهيمي . " البيئة في الجزائر من منظور إقتصادي في ظل الإطار الإستراتيجي العشري (2001 _ 2011) ", **مجلة الباحث** ، العدد 12 : 2013 ، ص .100 .

وحقه في الإنفاق ، إلا أن هذا الإنفاق لم يعد كافيا لمواجهة التدهور الذي تعاني منه الأراضي الزراعية في الجزائر ، وسوء إدارتها مما تسبب في تعريتها وبالتالي خسائر في التربة والملوحة والتحول الحضري ، كل هذا أصبح يهدد الخصوصية المناخية والجيولوجية والتضاريسية للمجموعات الجغرافية الكبرى .

ويعد التدهور في مساحات الأراضي الزراعية في الجزائر نتاجا للعوامل التالية :

التصحر : يعد من أخطر التهديدات البيئية التي تمس الرقعة الجغرافية في الجزائر وتهدد المساحات الخضراء للبلاد[1] ، وهو ظاهرة طبيعية وبشرية ينتج من الإختلال في التوازن البيئي (التقلبات المناخية ، زحف الكثبان الرملية) والنشاطات البشرية (إستنزاف موارد المياه وقطع الأشجار ، الرعي الجائر وكل النشاطات التي تؤدي إلى تعرية التربة).

نظرا للمشاكل التي تعاني منها الجزائر في المجال البيئي كمشكلة التصحر التي تؤدي إلى تراجع نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والتلوث البيئي الناتج عن النمو المتزايد والسريع للسكان مما أدى إلى التعمير على حساب الأراضي وإنتشار المؤسسات الصناعية التي تعد العنصر الأساسي المسبب للتلوث سواء الجوي أو المائي ، بسبب ما تخلفه هذه المصانع والمنشأت من آثار ملوثة (النفايات الصلبة) .

قامت الجمعية بالعديد من النشاطات العلمية والعملية في مجال حماية البيئة على مستوى ولاية باتنة أهمها :

[1] . عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري –أوروبا والحلف الأطلسي -** . الجزائر : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2005 ، ص .49 .

قامت الجمعية بتنظيم يومين دراسيين حول مكافحة داء السيدا في دائرة ثنية العابد وذلك في ديسمبر 2008 حيث إنطلقت حملات التحسيس من إكمالية بعلي ، مكونة من أعضاء الجمعية وأخصائيون نفسانيون تابعين للهلال الأحمر الجزائري ، وجرى في اليوم الأول التعريف بمرض السيدا وأسباب إنتقال العدوى وطرق الوقاية منها ، أما في اليوم الثاني فقد تم النقاش على مستوى معهد الوقاية والأمن الصناعي ، بهدف توعية الطلبة بهذا الداء وضرورة الوقاية منه[1].

وفي 14جانفي 2009 نظمت الجمعية بالتنسيق مع كل من المديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والهلال الأحمر الجزائري في الإقامة الجامعية مهداوي خديجة بنات ، أمسية حول الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

ومن 28 إلى 31 جانفي 2009 شاركت الجمعية في الصالون الدولي في الصحراء الجزائرية (حاسي مسعود) ، في قطب البترول وقطب حماية البيئة تحت رعاية الغرفة التجارية الفرنسية ، وزار فيها وفد من الطلبة مختلف أروقة الشركات الوطنية وكذا الشركات الأجنبية أين تلقوا توضيحات عن مختلف المنتجات المعروضة ، وحضور عدة محاضرات أقامها خبراء وأخصائيون في البيئة والأمن الصناعي .

في05 و06 فيفري 2009 نظم ملتقى دولي حول التغيرات المناخية في تيبازة وعرف مشاركة الجمعية ، ونظمه كل من الهلال الأحمر والصليب الأحمر لدول البحر المتوسط .

في 27 و28 أفريل 2009 قامت الجمعية بتنظيم يومين دراسيين حول الأمن والصحة في العمل ، في معهد الوقاية والأمن الصناعي تحت إشراف والي ولاية باتنة وعميد كلية الحاج لخضر ، وشهدت الأيام الدراسية حضور الخبراء

[1] . جمعية مبادرة بيئة ، ميزانية النشاطات لعام 2008.

والمختصين في المجال ومشاركة عدة مؤسسات في إحتضان هذه الأيام الدراسية منها :

- معهد الوقاية والأمن الصناعي
- مخبر البحث في الوقاية الصناعية.
- المديرية الفرعية للنشاطات الثقافية والعلمية والرياضية لولاية باتنة.
- مديرية الصحة لولاية باتنة.
- المفتشية الجهوية للعمل.
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- الهلال الأحمر الجزائري

ومن خلال هذين اليومين الدراسيين هدفت الجمعية إلى:

- توعية الطلبة، الأساتذة، الجماعات المحلية فيما يخص الصحة، ظروف العمل والبيئة.
- عرض الدراسات حول موضوع الأيام الدراسية في معهد الأمن الوقاية الصناعي.
- تدريب بعض الطلبة على العمل الميداني فيما يخص الوقاية، الأمن، البيئة، عن طريق

طرح بعض المواضيع مثل إشكالية الأمن، الوقاية، البيئة، الإطار القانوني والتشريعي الخاص

بالأمن، الوقاية، البيئة ، الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، حماية البيئة والتنمية المستدامة، وهذا بوجود تغطية إعلامية.

وعلى هامش اليومين الدراسيين نظمت الجمعية معرضا لطرح موضوع البيئة الذي يضم المنظمات المساهمة في حماية البيئة على مستوى الولاية بحضور جمعيات أخرى ، كجمعية ترقية العلوم والتنوع البيولوجي المستدام ، جمعية الأمل الأخضر ، جمعية حماية البيئة [1].

ومن أهداف هذا المعرض :

- توعية الزوار وتدريبهم على حماية البيئة.
- فسح المجال لمختلف المؤسسات المشاركة لتبادل الآراء والاضطلاع على مختلف

الأعمال المنجزة.

- فسح المجال للمؤسسات المشاركة للتعارف وإنشاء مشاريع مشتركة في المستقبل.

تكوين فكرة المشاركة والاحترام بين المؤسسات والجمهور

وفي الخامس من شهر جوان عام 2013 وبمناسبة اليوم العالمي للبيئة قامت الجمعية بحضور اليوم الدراسي حول البيئة والتنمية المستدامة مع جمعية الأمل الأخضر التي يتواجد مقرها في معهد العلوم الفلاحية بجامعة الحاج لخضر بباتنة ، ونظم اليوم الدراسي من طرف معهد الوقاية والأمن الصناعي ، وتمت فيه مناقشة الأفكار الخاصة بالبيئة ومدى إرتباطها بالتنمية المستدامة .

كما قامت في سنة 2013 بحضور ندوات ومعارض وأيام دراسية من تنظيم المؤسسات التعليمية وهيئات أخرى على مستوى الولاية منها :

- يوم 02 فيفري اليوم العالمي للمناطق الرطبة بدار دنيا للبيئة
- يوم 21 مارس اليوم العالمي للشجرة ببلدية بولهيلات

[1] . جمعية مبادرة بيئة ، نفس المرجع السابق الذكر .

- يوم 22 مارس اليوم العالمي للمياه بدار الثقافة
- يوم 23 مارس اليوم العالمي للإرصاد الجوي المركز الثقافي الإسلامي
- يوم 22 ماي اليوم العالمي للتنوع البيولوجي بدار دنيا للبيئة
- من 01 إلى 04 جوان يوم الطفولة و البيئة بحديقة الحروف
- يوم 05 جوان اليوم العالمي للبيئة بمعهد الوقاية و الأمن جامعة باتنة

تخللت هذه الأيام مجموعة من الأنشطة بمشاركة التلاميذ و منخرطي النوادي البيئية عبر المؤسسات التربوية (مسابقات، رسوم، أناشيد و مسرحيات حول البيئة.

كما شاركت الجمعية في دورات تكوينية وأيام تحسيسية نظمت من طرف مديرية البيئة بالتنسيق مع المركز الوطني للتكوينات البيئية(CNFE) بدار دنيا لفائدة إطارات المصالح التقنية الولائية المعنية بحماية البيئة (البيئة، الغابات، الحظيرة الوطنية، منشطي النوادي الخضراء، التربية، الشبيبة و الرياضة، الجمعيات، الأمن، السياحة.....) [1].

وفي ظل تواصل نشاطات الجمعية قامت مؤخرا في 30 أفريل 2014 بتنظيم ملتقى حول البيئة والتنمية المستدامة ، عرف الملتقى حضور وفد من الطلبة الجامعيين وأساتذة ومتخصصين في ميدان البيئة ، حيث طرحت فيه بعض المواضيع المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة من التلوث [2]. وتضمن الملتقي أسباب التلوث والطرق الكفيلة لمعالجة هذه الظاهرة حفاظا على البيئة

أما من حيث النشاطات التي قامت بها الجمعية على مستوى الولاية وذلك بالتنسيق مع مديرية البيئة لولاية باتنة تتمثل في الآتي :

[1] . مقابلة مع مسؤول البيئة الحضرية والصناعية ، على مستوى مديرية البيئة لولاية باتنة ، 27أفريل 2014.
[2] . جمعية مبادرة بيئة ، ملتقي وطني حول البيئة والتنمية المستدامة ، معهد الوقاية والأمن الصناعي ، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة .30 أفريل 2014 .

1_حملات التشجير

قامت الجمعية بعدة حملات تنظيف و تزيين المحيط على مستوى الأحياء بالتنسيق مع لجان الأحياء، و المواطنين المتطوعين بهدف تحسين إطار الحياة بإزالة النفايات و تهيئة مساحات خضراء و أخرى للعب و غرس الأشجار و صيانتها .

كما شاركت الجمعية في نشاطات التي قامت بها المديريات المعنية (البيئة, التجارة ، الري ، الغابات، الأشغال العمومية والبلدية) لتنظيف الساحات العمومية ، و تنظيم المحيط الحضري لتفادي انتشار النفايات و التأثير على الصحة العمومية.

2_ عملية تنظيف الأحياء و إزالة النفايات

في إطار حملات تنظيف الأحياء و إزالة لنفايات، قامت الجمعية بالتنسيق مع دار دنيا بالولاية وبعض المواطنين بإزالة كمية معتبرة من يقايا النفايات في المرافق العمومية كالحظيرة الوطنية بلزمة .

المبحث الثالث : تقييم إنجازات الجمعية

بناءا على الأهداف المسطرة سعت الجمعية إلى تجسيد وتحقيق أهدافها ، رغم نقص الإمكانيات المادية والمعنوية ، فقد ساهمت هذه الجمعية في بعض البرامج التي تخص البيئة حيث قامت بـ :

_ إقامة معارض تحث على المحافظة على البيئة .

_ في مجال التربية البيئة إعطاء دروس و إلقاء محاضرات تهدف إلى ضرورة المحافظة على البيئة وتضع هذا على عاتق كل مواطن واعي بما في ذلك الطلبة الجامعيين .

_ وضع لافتات تحمل شعارات تذكّر بأهمية المحافظة على البيئة .

_ الإتصال وإقامة علاقات مع مختلف الجمعيات ذات الطابع البيئي وكذا الهيئات الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية المستدامة ، قصد التعارف وتبادل الأراء والخبرات في المجال البيئي .

و يظهر دور الجمعيات البيئية الجزائر من خلال إتباع منهجية عمل سليمة وتوفير قاعدة عملية خاصة بالموضوع الذي تنشط فيه من خلال الإرادة التطوعية لأعضاء الجمعية ، إلا أن دور الجمعية يبقى مجرد دور تحسيسي لا يتم أخذه بعين الإعتبار من طرف الجهات الرسمية وهنا يمكن إعتبار عمل الجمعية عبارة عن رد فعل لا يقوم على تصور مستقبلي لنشاطاتها .

ورغم التحول القانوني الجذري (تغييرفي التشريعات) ، في تنظيم مشاركة الجمعيات إلا أن دور مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرارات البيئية أو حتى حمايتها لا يزال محدود وهامشي .

يمكن القول بأن دور الجمعيات البيئية في الجزائر لم يرقى إلى مستوى مواجهة التحديات البيئية ، وذلك يعود إلى محدودية دور الجمعيات البيئية إذ ينحصر دورها في النشاطات العلمية والتظاهرات المناسبتية ، كما أنها لا تمتلك سلطة فرض الضغوطات على الحكومة فيما يخص السياسة البيئية ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم إستقلاليتها .

الخلاصة

تم في هذا الفصل التطرق إلى جمعية من جمعيات المجتمع المدني المتخصصة في المجال البيئي ، ودورها في التنمية المستدامة ، حيث يعود بروز دور الجمعيات البيئية في الجزائر إلى الأهمية التي تشغلها البيئة بإعتبارها المجال الحيوي الذي يرتبط بالإنسان .

وعلى إعتبار أن جمعيات المجتمع المدني تلعب دورا في الدفاع عن البيئة وعن بقائها بالشكل الطبيعي بعيدا عن الأخطار التي قد تنجم عن السلوكيات الخاطئة التي يمارسها البعض،وذلك من خلال الحملات الكثيرة التي تقوم بها الجمعيات ضد المؤسسات التي تخرق قوانين العمل مثل المصانع التي تلقي مخلفاتها في الأنهار أو البحار أو الصحاري أو الجبال مسببة تدمير البيئة بمكوناتها الحية، إلا أن هذا الأمر نشاهده كثيرا في الدول الغربية وتشهد الدول العربية عامة والجزائر خاصة غياب لهذا الدور للمجتمع المدني.

إذ ترفع الكثير من منظمات المجتمع المدني الغربي هناك دعاوى قضائية ضد المؤسسات التي تخرق أمن البيئة، وتكسب هذه الدعوى بسبب الحجج والبراهين التي تستند عليها، وأيضا تقوم منظمات المجتمع المدني في الدول الغربية بحملات مناوئة للمؤسسات التي ترغب بإنشاء مصانع قد تنتج مواد سامة وخطيرة مثل المصانع الكيماوية والمصانع التي تنتج مواد سامة، والتي من الممكن أن تشكل خطرا على البيئة فيما بعد، وتمارس ضغوطات كبيرة على مختلف الأصعدة اعلاميا واجتماعيا وسياسيا في سبيل إيقاف تلك المخططات.

وعلى عكس ذلك تعاني منظمات المجتمع المدني في الجزائر من عوائق قانونية وسياسية وهو ما يجعل دورها غير فعال في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

الخاتمة

تناول هذه الدراسة موضوع على درجة الأهمية يندرج ضمن الموضوعات العالمية التي تشغل حيزا في المحافل الدولية حول مصير الكرة الأرضية، وضرورة إشراك أطراف تكون أكثر فاعلية، وديناميكية لتجد حلول عجزت عليها الدولة والتي تندرج في إطار دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة في الجزائر.

في البداية، تم طرح عدة مفاهيم تخص الموضوع منها مفهومي التنمية المستدامة والمجتمع المدني وجدلية العلاقة بينهما.

وفيما بعد جاء الطرح على المستوى الوطني والمتمثل في تنظيم المجتمع المدني ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال دور مؤسساته في صياغة القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، تطورت ونمت منظمات المجتمع المدني بشكل ملموس ولعبت دورها في تنفيذ مشاريع تنموية.

وللوقوف عند إشكالية الدراسة فإنه هناك الكثير من مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في الجزائر تقوم بأدوار مختلفة في مجال التنمية المستدامة ، إلا أن ذلك يبقى محدود وفي إطار ضيق ، فمن خلال نشاط الجمعيات المدروسة، هناك تداخل و تأثير لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على طبيعة نشاط جمعيات المجتمع المدني، فرغم المحاولة لترسيخ هذا الدور إلا أنه يبقى يواجه صعوبات وعقبات قانونية وتنظيمية، فلا تزال آليات عمل المجتمع المدني غامضة و غير واضحة، ولا تتعدى الاستشارة.

وما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة أن جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني العربي عامة والجزائري بصفة خاصة لا تتمتع بدرجة التخصص و المؤسسية والاستقلالية التي تضمن لها القيام بأدوار ريادية تساعدها في المشاركة في صنع السياسات العامة والسياسات التنموية والبيئية خاصة إذ تبقى هذه الجمعيات مقيدة بما تمليه عليها الجهة الممولة سواء الدولة أو الأحزاب السياسية.

حاولت الجزائر حذو مسار الدول العربية و الأجنبية في تجربة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني بالرغم من أنها لم تصل بعد إلى درجة كافية من الاستقلالية التي تضمن لها المشاركة، حقيقة هي بدأت المسار لكن لم ترقى بعد إلى درجة الفعالية فتجربة الجزائر في تبني سياسة التنمية المستدامة يكون المجتمع المدني طرفا رئيسيا فيها بسيطة ومحدودة جدا.

ورغم تضاعف عدد الجمعيات البيئية في الجزائر إلا أن ذلك لا يعكس تماما نوعيتها لأنها لا تستدعي القيام بأية وظائف بمعزل عن الدولة فهي دائما بحاجة إلى تمويل من طرف الدولة وهذا ما ينعكس سلبا على مردودها.

وقد تم وضع بعض الاقتراحات لقيام المجتمع المدني في الجزائر وتوسيع دائرة مشاركته هي:

ضمان استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ماديا و وظيفيا للقيام بدورها بكل فعالية.

ضرورة التنسيق بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها وبين الأعضاء داخل كل مؤسسة.

تبني ما يعرف بالتكريس والترسيخ الديمقراطي ليكون دور المجتمع المدني فعالا.

تحقيق الكفاءة و الفعالية وذلك من خلال تحقيق الأهداف المسطرة من خلال الموارد المتوفرة.

المشاركة من خلال اشتراك المجتمع المدني في عملية صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة حتى يكون لها دور فعال في تقرير السياسات الخاصة بها.

قدرته على التكيف مع التطورات البيئية أي الاستمرار ومواكبة التغيرات وإجراء التعديلات اللازمة لمنع تجميده.

إنشاء شبكات اتصال بين منظمات االمجتمع المدني العاملة في مجال مشترك على المستويين الداخلي والخارجي، بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات اللازمة ووضع أولويات

العمل على تطوير هياكل منظمات المجتمع المدني والأخذ بمبادئ الديمقراطية داخلها.

الاستمرارية بتقديم خدمات مستمرة للأفراد دون الاعتماد على تمويل خارجي.

وأخيرا يجب تفعيل الشراكة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص وفتح قنوات اتصال بينها بتشكيل ما يسمى بمنظومة الحكومة و تكريس مبادئ هذه الأخيرة (الشفافية، المساءلة، المشاركة، حكم القانون الفاعلية، العدل والإنصاف)، وبذلك يصبح التشابك بين القطاع الخاص و الحكومي و مؤسسات المجتمع المدني شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة لما توفره من تكافل للجهود والآراء.

قائمة المراجع

والمصادر

المصادر

الوثائق الرسمية

1_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،(قانون 90_31 المؤرخ في 04ديسمبر 1990 الذي يتعلق بالجمعيات في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، **الجريدة الرسمية** .العدد 53 ، الصادرة بتاريخ 18 جمادى الأول 1411 الموافق ل05 ديسمبر 1990 .

2_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،(دستور 1996)

3_(القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات ، تقرير الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان) ، أفريل 2012 .

4_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،(القانون 31/90 الصادر في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات ،المادة 30) .

المراجع

أولا :الكتب :

1_ أبو طاحون(عدلي علي) ، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية** . الإسكندرية: 2003.

2_ إهرنبرغ(جون)، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة** . ترجمة :علي حاكم صالح و حسن ناظم ،الطبعة الأولى ؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 .

3_ الأنصاري (عبد الحميد) ، **الشورى وأثرها في الديمقراطية** . دار الفكر الغربي ، 1996.

4_ بوضياف (محمد) ، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر** ، سطيف : دار المجد للنشر والتوزيع ، 2010 .

5 _. بن عنتر (عبد النور) ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري –أوروبا والحلف الأطلسي -** . (د ط) ؛ الجزائر : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2005.

6_ بشارة (عزمي) ، **المجتمع المدني : دراسة نقدية** . القاهرة : المجلس الأعلى دراسات الوحدة العربية ، 2006.

7_____ ،**المجتمع المدني دراسة نقدية**.الطبعة السادسة ؛ بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، 2012 .

8_ دبلة (عبد العالي) ،**الدولة الجزائرية الحديثة الإقتصاد والمجتمع والسياسة**. القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ،2004 .

9_ ديلو (ستيفن) ،**التفكير السياسي والمجتمع المدني** . ترجمة: ربيع وهبة ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ،2003 .

10_ وناس (يحي) ،**المجتمع المدني وحماية البيئة "دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات "**، الجزائر : دارالغرب للنشر والتوزيع، 2004.

11_حجازي (أحمد علي) ،**منظمات المجتمع المدني والتنمية** .القاهرة : مصر العربية للنشر والتوزيع ،2013 .

12_عوض (الحداد)، **الأزمة المكانية للتنمية الإقتصادية** . الإسكندرية : دار الأندلس ، 1993.

13_حجري (فؤاد) ، **الأمن والبيئة** . (د ط) ؛ الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .

14_ حسن (أحمد حسين) ،**الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني** .القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2000 .

15_اللقاني(حسين وفارعة محمد حسن)، **التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل**.القاهرة : عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة ، 1997 .

16_المنجد العربي ، عربي- عربي . بيروت : دارالمشرق 1998 .

17_ محمد (محمود إسماعيل) ، **إتجاهات حديثة في علم السياسة**.(د.ط)؛ (د.ب.ن): اللجنة العلمية للعلوم والسياسة والإدارة العامة ، 1995.

18_ ملحة (أحمد)، **الرهانات البيئية**.(د ط) ؛الجزائر : دار العلوم ، 2000 .

19_مشورب (إبراهيم)، **المؤسسات السياسية والإجتماعية في الدولة المعاصرة**. ط2 ؛ بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2004 .

20_ ناجي (أحمد عبد الفتاح) ، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**. ؛ (د ب ن)، المكتب الجامعي الحديث ،2012 .

21_ عودة (محمود) ، المشاركة الشعبية والتنمية : **دراسة في المعوقات البنائية والثقافية ، في المشاركة الشعبية والإصلاح : تأصيل – تفعيل – تجارب واقعية** ، المحرر : عفت محمد الشرقاوي ، مصر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007.

22_ علي(محمد) سيد أمبابي ، **الإقتصاد والبيئة :مدخل بيئي** . (د م ن) ، المكتبية الأكاديمية.

23_ فيلالي (صالح) ، **إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية "في الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والإجتماعيةوالإقتصادية والثقافية "**. ط2 ؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1999.

24_الصبيحي(أحمدشكر) ، **مستقبلالمجتمعالمدنيفيالوطنالعربي**. بيروت : مركزدراساتالوحدةالعربية،2000.ذ

25_ الصمد (رياض) ، **المؤسسة الإجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة**.(د.ط)؛ لبنان :(د.د.ن)، 1978.

26_ قادري(محمد الطاهر) ، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. لبنان: مكتبة حسن العصرية ،2013 .

27_قنديل(أماني) ،**الموسوعة العربية للمجتمع المدني** . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2008.

28_ شريط(الأمين)، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**.الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2011 .

29_ خبابة (عبد الله)وبوقرة رابح ، **الوقائع الإقتصادية : العولمة الإقتصادية والتنمية المستدامة** .الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009.

30_ الخزرجي(محمد) و تامر كامل ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**.عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004.

31_ خليفة (فريال حسن) ، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك** . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2005.

32_ الغزاوي (محمد) ، التنمية الإقتصادية والإدارية في الدول النامية ،(د ط) ، دمشق : دار الطبع ، 1994 .

33_ غنيم (عثمان) ، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** . عمان : دار الصفاء 1999 .

ثانيا :المجلات

1_ إيمان(بوشنقير)ورقامي محمد ،" دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة " . **مجلة جيل حقوق الإنسان** ، العدد 02 : 2013.

2_ بوسنة(محمود)،" الحركة الجمعوية في الجزائر : نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية " . **مجلة العلوم الإنسانية** ,17: 2002) .

3_ بقة (شريف) والعايب عبد الرحمان ،" العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر- ". **أبحاث إقتصادية وإدارية** ، العدد الرابع : كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2008.

4_ براهيمي(شراف). " البيئة في الجزائر من منظور إقتصادي في ظل الإطار الإستراتيجي العشري (2001 _ 2011) ", **مجلة الباحث** ، العدد 12 : 2013 .

5_ جابي (عبد الناصر) ،"العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر :واقع وآفاق ". **مجلة الفكر** ،العدد 15 : 2007.

6_ زكي (رمزي) ،"المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديد" . **سلسلة عالم المعرفة** ، الكويت .العدد 84: 1994.

7_ زياني (صالح) ،"واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي " .**مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية** ،العدد 9 ،2003.

8_ حاتم(علوان إبتسام)،" واقع المجتمع المدني في الوطن العربي " . **مجلة كلية الآداب** ،العدد 98 : الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، قسم النظم السياسية والسياسة العامة ،(د.س.ن).

9_ حدة (فروحات) ،" إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر – " . **مجلة الباحث** ، عدد 07 :2010 .

10_ طالبي (محمد) ومحمد ساحل ،" أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة – عرض تجربة ألمانيا – ".**مجلة الباحث**، العدد 06 : جامعة البليدة ، 2008.

11_ كربالي (بغدادي) ومحمد حمداني ، "إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية والتكنولوجية بالجزائر " .**مجلة العلوم الإنسانية** ، السنة السابعة ، العدد 45: 2010.

12_ مجاجي (منصور). " المدلول العلمي والمفهوم القانوني للتلوث البيئي " ،**مجلة المفكر** ،العدد الخامس : (د ذ س).

13_ ناصر (مراد) ، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ". **مجلة التواصل** ، العدد 26 : كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة ، 2010 .

14_ سليمان(سميرة) ، "التنمية من التنظير إلى المأسسة ". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، العدد الثالث: 2012 .

15_ عارف(محمد كمال) ، " مستقبلنا المشترك : اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ". **سلسلة عالم المعرفة** ،العدد142: الكويت ، 1989).

16_ عنصر(العياش) ،"سوسيولوجيا الأزمنة الراهنة في الجزائر ". المستقبل العربي ،العدد 191 : 1995.

17_ خروف (حميد) ، "سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية ".**مجلة الفكر السياسي** ،17 : 2002 .

18_ غانم (عدنان)ومطانيوس مخول ، " نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة ". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية** ، المجلد 25 ،العدد الثاني : 2009.

ثالثا : المداخلات والملتقيات

المداخلات

1_ بالي(حمزة)وموساوي عمر ، " إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة " . (مداخلة قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والموارد الإستخدامية المتاحة ، جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، 08/07أفريل 2008 ، سطيف ، الجزائر.

2_ مشري (مرسي) ، "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر- واقع وتحديات – (المجتمع المدني في الجزائر دراسة في آليات تفعيله)". (مداخلة قدمت بجامعة الشلف ، كلية العلوم القانونية والإدارية ، فرع العلوم السياسية ، 2008).

3_ عبد(الوهاب ليلى)،" منظمات المجتمع المدني ".(محاضرات في منظمات المجتمع المدني ، جامعة بنها، كلية الآداب) .

4_ عبد الرحمان (العايب)وبقة الشريف ، "التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة إلى الوضع الراهن للجزائر ". (مداخلة في إطار الملتقى

الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2008) .

5_العياش(عجلان)،" تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر – ".(مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2008).

الملتقيات

1_ برقوق (عبد الرحمان) وصونيا العيدي ، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر ".(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 10-11 ديسمبر 2004) .

2_الوداعي(عبد الإله) ،"القانون الدولي ودوره في حماية البيئة :في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية ".(المنظمة العربية للتنمية ، البحرين).

3_ حسين (مرزود) ,"تأثير الفساد وإنعكاساته على قوة الشارع وحركات المجتمع المدني وعلى سيناريوهات التغيير السياسي في الجزائر " .(ورقة بحث قدمت خلال أعمال الملتقى الوطني الثالث حول :دور المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر ،2012) .

4_الكايد (زهير) عبد الكريم ،"الحكمانية ، قضايا وتطبيقات ، القاهرة "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

5_كاس (عبد القادر) ،" المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة "،(ورقة بحث قدمت خلال أعمال الملتقى الوطني الثالث حول :دور المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر ، الجزائر ، 2012) .

6_لخضاري (صالح) ، " إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة " . (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الخامس حول : دور إقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة" ، الجزائر، 2-21أكتوبر 2008).

7_مبروك(ساحلي) ، " دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد في الجزائر " ، (ورقة بحث قدمت خلال أعمال الملتقى الوطني الثالث حول :دور المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر ، الجزائر ، 2012).

8_مهنا (كامل)،"تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية ".(ورقة بحث في الملتقى الدولي حول :دور المجتمع المدني في القمة الإقتصادية والتنموية والإجتماعية ، القاهرة ، مصر ، 13.12 مارس 2008) .

9_مصطفى(محمد)، " تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الإستعارة عن بعد في التنمية المتواصلة " . (ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة ، القاهرة ،19.21أكتوبر2001).

10_ ناصيف (أحمد)،" دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الإقتصادي للتنمية المستدامة"، (ورقة عمل للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي ، القاهرة ، 19-20أكتوبر 2001) .

11_عماري (عمار) ، " التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة " .(ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول : " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها " ، الجزائر ،7-8 أفريل 2008) .

12_الخولي (أسامة) ،" الإدارة البيئية والتنمية المستدامة" ،(ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي ، الرباط ، 11-12 أكتوبر 2000) .

13_ خيرة(ويفي) ،"دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر ". (ورقة بحث قدمت خلال أعمال الملتقى الوطني الثالث حول :دور المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر ،2012).

رابعا :الرسائل الجامعية :

1_بوجيت(مليكة)،"ظاهرةالمجتمعالمدنيفيالجزائر:دراسةفيالخلفيات،التفاعلات،الأبعاد".(**رسالةما جستير**،جامعةالجزائر،معهدالعلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية،1997)

2_ بوزيد (سايح)، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر – ". (**رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه** علوم في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ، 2013/2012) .

3_ بوصنوبرة عبد الله ، "الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعية الشباب " .(**أطروحة دكتوراه علوم** ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم علم الإجتماع ، 2010-2011) .

4_ بوذراع ياسين ,"دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي البيئي لدى الطلبة الجامعيين ". (**رسالة ماجستير** ,قسم علم الإجتماع ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010) .

5_ حسونة عبد الغني ، "الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة". (**أطروحة دكتوراه علوم** في الحقوق ، قسم الحقوق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012_2013) .

6_ نونة عبد الناصر ، "سياسات التنمية الفلاحية والبيئية وعلاقتها بقطاع الغابات في الجزائر – دراسة حالة ولاية خنشلة – "،(**رسالة ماجستير** في التنظيمات السياسية والإدارية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة).

7_ العايب عبد الرحمان ، " التحكم في الأداء الشامل في المؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل التنمية المستدامة " . (**أطروحة دكتوراه** علوم في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2010-2011) .

8_ شريف عمر ،" إستخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة – دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر – " ، (**رسالة دكتوراه** في إقتصاد التنمية ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة باتنة ،2006-2007).

9_ عزيزة ضميري ،"الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر ". (**رسالة ماجستير** ،جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2008).

خامسا :المقالات الإلكترونية

1_ حمدي (هاشم) ،" البيئة والمسؤولية الإجتماعية للمشروع الإقتصادي "، نقلا من:
www.p-training-c.com/articles/social-responsability.pdf-

2 _شاهين(ياسر)، "البعد البيئي للمسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني **".**

(جامعة فلسطين)، نقلا من :

http://www.wafainfo.ps/pdf/B5.pdf

3 _ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، القرار 02 ، المتعلق بخطة تنفيذ القرار ، جوهانسبرغ ،2002 ، نقلا من :

http://www.un.org/ar/events/motherearthday/pdf/JohannesburgPlan.pdf

4_ معجم المعاني عربي –عربي

http://www.almaany.com/home.php

الفهرس

شكر وتقدير

إهـــــــداء

الملخص باللغة العربية 01

الملخص باللغة الفرنسية 02

مقدمة 05

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة 12

المبحث الأول : التنمية المستدامة – مقاربة مفاهيمية 14

أولا : مفهوم التنمية المستدامة 14

ثانيا : التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة 20

ثالثا : مرتكزات التنمية المستدامة 24

رابعا: المداخل الفكرية للتنمية المستدامة 36

المبحث الثاني : المجتمع المدني- مقاربة مفاهمية 38

أولا : مفهوم المجتمع المدني 38

ثانيا : التطور التاريخي للمجتمع المدني 43

ثالثا : مرتكزات المجتمع المدني 46

المبحث الثالث : جدلية العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة 54

أولا : دور المجتمع المدني في البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة 55

ثانيا : دور المجتمع المدني في البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة 56

ثالثا : دور المجتمع المدني في البعد البيئي للتنمية المستدامة 57

الفصل الثاني : تنظيم المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة 61

المبحث الأول : المجتمع المدني في الجزائر 62

أولا :الصيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر 62

ثانيا : تنظيمات المجتمع المدني الجزائري 67

ثالثا : تحديات المجتمع المدني الجزائري 68

رابعا : فاعلية المجتمع المدني في الجزائر 71
المبحث الثاني : محددات التنمية المستدامة في الجزائر 73
أولا :أساليب تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر 73
ثانيا : مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر 76
ثالثا : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر 78
المبحث الثالث : دور جمعيات المجتمع المدني في التنمية المستدامة 82
الفصل الثالث : جمعية مبادرة بيئة ودورها في التنمية المستدامة 85
المبحث الأول :التعريف بجمعية مبادرة بيئة 86
المبحث الثاني : مساهمات الجمعية في مجال البيئة من أجل التنمية المستدامة 91
المبحث الثالث :تقييم إنجازات الجمعية 101
الخاتمة 104
قائمة المراجع والمصادر 108
الفهرس 118